كُلِّيَّة الحُقـــــــــوق

قسم القَانُون الخَاصّ

انْدِمَاج الشَّرِكَات فِي التَّشرِيع العُمَانِيّ

(دِرَاسَة مُقَارنَة)

إعْدَاد الْبَاحِثِ:

يَعقُوب بن مَسعُود بن عَبدالله الحَارثِيّ

رِسَالَة مُقَدَّمَةٌ لِاسْتِكْمَالِ مُتَطَلَّبَاتِ الْحُصُولِ عَلَى دَرَجَةِ الْمَاجِسْتِير

فِي الْقَانُونِ الْخَاصّ تَّخَصُّص: الْقَانُونِ التَّجَارِيّ

إشرَاف الدُّكتُور

راسم بن المنجي قصارة

لجنة المناقشة:

اسم عضو اللجنة	رتبته الأكاديمية – جهة العمل	الصفة
د. راسم بن المنجي قصارة	أستاذ مساعد – جامعة الشرقية	مشرفاً ورئيساً
د. محمد بن حسن الحمادي	أستاذ مساعد – جامعة الشرقية	مناقشاً داخلياً
د. محمد قطاطة	أستاذ مساعد – جامعة صفاقس	مناقشاً خارجياً

سَلطَـنَة عُمَـــــان

٢٠٢٥م/١٤٤٦هـ

لجنة مناقشة الرسالة

1. رئيس اللجنة ومشرفًا: **د. راسم قصارة**

الدرجة العلمية: أستاذ مساعد
القسم: القانون الخاص
الكلية: كلية الحقوق – جامعة الشرقية

التوقيع:

التاريخ: 25 شوال 1446 ه
الموافق: 23 ابريل 2025 م

2. عضوًا وممتحنًا داخليًا: **د. محمد الحمادي**

الدرجة العلمية: أستاذ مساعد
القسم: القانون الخاص
الكلية: كلية الحقوق – جامعة الشرقية

التوقيع:

التاريخ: 25 شوال 1446 ه
الموافق: 23 ابريل 2025 م

3. عضوا وممتحنًا خارجيًا: د. **محمد قطاطة**

الدرجة العلمية: أستاذ مساعد
القسم: القانون الخاص
الكلية: كلية الحقوق بصفاقس – جامعة صفاقس-الجمهورية التونسية

التوقيع:

التاريخ: 25 شوال 1446 ه
الموافق: 23 ابريل 2025 م

الإقرار

إقرار الْبَاحِثِ

أُقرُّ بأن المادة العلمية الواردة في هذه الرسالة قد تم تحديد مصدرها العلمي، وأن محتوى الرسالة غير مُقدَّم للحصول على أي درجة علمية أخرى، كما أن مضمون هذه الرسالة يعكس آراء الباحث الخاصة، وهي ليست بالضرورة الآراء التي تتبنَّاها الجهة المانحة.

الْبَاحِثِ: يَعقُوب بن مَسعُود بن عَبدالله الحَارثيّ

التوقيع:

بسم الله الرحمن الرحيم

"وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ"

صدق الله العظيم

(سورة النجم: الآية ٣٩)

شكر وتقدير

خالص شكري وامتناني إلى هيئة التدريس الكريمة، الذين لم يبخلوا بجهدهم وتوجيهاتهم القيّمة طوال فترة دراستي. لقد كانت جهودكم وإرشاداتكم جزءًا أساسيًا في تحقيق هذا العمل الأكاديمي.

إلى الدكتور راسم بن المنجي قصارة، مشرفي العزيز، أقدِّم لك جزيل الشكر والتقدير على دعمك المتواصل وتوجيهاتك الحكيمة. لقد كانت خبرتك وعلمك نبراسًا لي، وساهمت بشكل كبير في إتمام هذا البحث.

كما أودُّ أن أتقدَّم بالشكر لكل من ساهم في مساعدتي وتقديم الدعم خلال مسيرتي الأكاديمية. إن دعمكم واهتمامكم كان لهما الأثر الكبير في تحقيق أهدافي.

إهداء

إلى روح والدي العزيز، الذي رحل عنا، ولكن دعمه وحبه لم يفارقا قلبي. أُهدي هذا العمل إلى ذكراك الخالدة؛ فقد كنتَ مصدر إلهام وقوة في كل خطوة من مسيرتي. لم يكن دعمك مجرَّد كلمات، بل كان دافعًا حقيقيًّا أعانَني على تحقيق أهدافي والتقدُّم نحو النجاح.

وإلى والدتي العزيزة وإخواني وأخواتي وزوجتي وأبنائي وإلى كل مَن يعز على قلبي.

المحتويات

لجنة مناقشة الرسالة.....أ

الإقرار .....ب

شكر وتقدير .....ث

إهداء .....ج

الملخص .....ذ

Abstract .....ر

١.١. المقدمة.....١

١.٢. أهمية الدراسة:.....٢

١.٣. أهداف الدراسة:.....٣

١.٤. مشكلة الدراسة:.....٣

١.٥. أسئلة الدراسة:.....٤

١.٦. حدود الدراسة:.....٥

١.٧. منهجية الدراسة:.....٥

١.٨. الدراسات السابقة:.....٦

١.٩. خطة الدراسة: ٧

الفصل الأول الإطار القانوني لاندماج الشركات ٨

المبحث الأول مفهوم اندماج الشركات ٩

المطلب الأول تعريف اندماج الشركات ١٠

الفرع الأول تعريف اندماج الشركات في القانون العُماني ١٠

الفرع الثاني تعريف اندماج الشركات في القوانين المقارنة (المصري والأردني)..... ١٣

المطلب الثاني أشكال الاندماج..... ١٧
الفرع الأول الاندماج بطريقة الضم ١٧
الفرع الثاني الاندماج بطريقة المزج..... ٢٠
المبحث الثاني الأحكام القانونية لاندماج الشركات..... ٢٠
المطلب الأول الشروط القانونية لاندماج الشركات..... ٢٣
الفرع الاول الشروط القانونية لاندماج الشركات وفق القانون العُماني ٢٣
الفرع الثاني الشروط وفق القوانين المقارنة (المصري والأردني) ٢٧
المطلب الثاني إجراءات اندماج الشركات ٣٤
الفرع الاول الإجراءات في القانون العُماني..... ٣٤
الفرع الثاني الإجراءات في القوانين المقارنة ٣٧
الفصل الثاني ٤١
آثار اندماج الشركات..... ٤١
المبحث الأول الآثار الإيجابية لاندماج الشركات..... ٤٢
المطلب الاول تعزيز المركز المالي للشركات المندمجة..... ٤٣
الفرع الاول الأثر في القانون العُماني..... ٤٣
الفرع الثاني الأثر في القوانين المقارنة ٤٦
المطلب الثاني تحسين القدرة التنافسية للشركات ٤٩
الفرع الأول الأثر على السوق المحلي..... ٤٩
الفرع الثاني الأثر على السوق الدولي..... ٥٢
المبحث الثاني آثار اندماج الشركات على الغير ٥٥
المطلب الاول تأثير الاندماج على المتعاملين مع الشركات المندمجة ٥٦
الفرع الاول تأثير الاندماج على المتعاملين مع الشركات المندمجة وفق القانون العُماني..... ٥٦

الفرع الثاني تأثير الاندماج على المتعاملين مع الشركات المندمجة وفق القوانين المقارنة (المصري والأردني) ٥٩
المطلب الثاني مخاطر الاحتكار وتقييد المنافسة ٦٢
الفرع الاول الأثر على الشركات المندمجة ٦٢
الفرع الثاني الأثر على السوق المرجعي ٦٥
الخاتمة ٦٧
النتائج ٦٨
التوصيات ٦٩
قائمة المصادر والمراجع..... ٧٠

الملخص

تتناول هذه الرسالة موضوع "اندماج الشركات في التشريع العُماني" من منظورٍ قانوني واقتصادي، حيث تسلّط الضوء على الأبعاد المختلفة لعملية الاندماج بين الشركات وتأثيرها على الأطراف المعنية، سواء من الناحية القانونية أو الاقتصادية. تهدف الدراسة إلى تحليل الفوائد والمخاطر الناجمة عن اندماج الشركات، مع التركيز على الأُطر القانونية التي تحكم هذه العمليات، والإجراءات التي تضمن حماية حقوق المساهمين والمتعاملين مع الشركات المندمجة.

كما تناقش الرسالة الجوانب الإيجابية للاندماج، مثل تعزيز الكفاءة التشغيلية، وتحسين القدرة التنافسية، وتوسيع الحصة السوقية. وتتناول كذلك التحديات التي قد تنجم عن هذه العملية، بما في ذلك قضايا الاحتكار، وفقدان الوظائف، والتأثير على السوق والمستهلكين.

اعتمدت الدراسة على تحليل أنظمة قانونية مختلفة ودراسات مقارنة، مما أتاح فهمًا أعمق لكيفية تعامل الأنظمة القانونية مع عمليات الاندماج، كما قدَّمت الرسالة توصيات لتعزيز الأُطر القانونية بما يضمن تحقيق التوازن بين تشجيع النمو الاقتصادي وحماية حقوق الأطراف المتأثرة.

Abstract

This thesis examines the topic of "Corporate Mergers in Omani Legislation" from a legal and economic perspective, highlighting the various dimensions of the merger process and its impact on the concerned parties, both legally and economically. The study aims to analyze the benefits and risks associated with corporate mergers, with a particular focus on the legal frameworks governing these transactions and the procedures that ensure the protection of shareholders' rights and stakeholders dealing with the merged entities.

Furthermore, the thesis explores the positive aspects of mergers, such as enhancing operational efficiency, improving competitiveness, and expanding market share. It also addresses the challenges that may arise from this process, including issues of monopolization, job losses, and the impact on the market and consumers.

The study is based on an analysis of various legal systems and comparative studies, providing a deeper understanding of how different legal frameworks approach mergers. Additionally, the thesis presents recommendations to strengthen legal frameworks in a way that ensures a balance between fostering economic growth and safeguarding the rights of affected parties.

١.١. المقدمة

شهد العالم في العصر الحديث تطورات اقتصادية عميقة وغير مسبوقة، انعكست آثارها على جميع مجالات الحياة، وخصوصًا على قطاع الأعمال والشركات. وفي ظل هذه التحولات المتسارعة التي فرضتها العولمة وثورة التكنولوجيا، وجدت الشركات نفسها أمام تحديات جديدة تتطلب تبنّي استراتيجيات مبتكرة تضمن استمراريتها وتنافسيتها. ومن بين هذه الاستراتيجيات، برز اندماج الشركات كأحد الحلول الرائدة التي تتيح للشركات تعزيز قدراتها التنافسية وتحقيق التكامل بين مواردها، مما يسهم في تعزيز كفاءتها التشغيلية وتوسيع آفاقها الاستثمارية.[١]

إن اندماج الشركات ليس مجرد خيار اقتصادي أو تجاري، بل هو عملية متعددة الأبعاد تنطوي على تعقيدات قانونية وتنظيمية لا تقل أهمية عن الأهداف الاقتصادية. فالاندماج يمثل نقطة تقاطع بين المصالح الاقتصادية المختلفة وبين الحقوق القانونية للأطراف المعنية، مما يجعل نجاح هذه العمليات مرتبطًا بمدى وضوح ودقة الإطار القانوني الذي ينظمها[٢]. فالقوانين والتشريعات تلعب دورًا محوريًا في تحقيق العدالة، وضمان حقوق الشركات المندمجة، وحماية مصالح المساهمين والعاملين، فضلًا عن تعزيز الشفافية والمساءلة[٣].

وفي هذا السياق العالمي، شهدت العديد من الدول تجارب ناجحة في عمليات اندماج الشركات، حيث تم تصميم تشريعات مرنة ومتكاملة تسهم في تسهيل هذه العمليات، مع الحفاظ على التوازن بين تحقيق المصالح الاقتصادية وحماية الأطراف المختلفة. وأظهرت هذه التجارب أن وجود إطار قانوني متكامل ومواكب للتطورات الاقتصادية يُعَد شرطًا أساسيًا لنجاح عمليات الاندماج، ولضمان تحقيق الأهداف المرجوة منه[٤].

---

(١) اسماء العريمية، اندماج الشركات وفقًا لقانون الشركات التجارية العماني، (٢٠٢٣) .تم الاسترجاع من(asj-law.com).

(٢) خالد فاضل، اندماج الشركات في عمان، (٢٠٢٠) .تم الاسترجاع من.(khalidfadhillawfirm.com)

(٣) مرسوم سلطاني رقم ٢٠١٩/١٨ بإصدار قانون الشركات التجارية. (٢٠١٩). تم الاسترجاع من (qanoon.om).

(٤) .(2023). Saif Al-Mawali Law اندماج الشركات في القانون العماني .تم الاسترجاع من (instagram.com).

أما في السياق العُماني فيكتسب موضوع اندماج الشركات أهمية خاصة نظرًا لدوره المحوري في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية المستدامة. حيث تسعى سلطنة عُمان، في إطار رؤيتها الاقتصادية المستقبلية، إلى تعزيز بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية، مما يجعل من الضروري مراجعة وتطوير التشريعات المنظِّمة لعمليات الاندماج. ورغم وجود قوانين تنظم هذا المجال، فإن التحديات التي تواجهها تتطلب دراسة معمقة وتحليلًا مقارنًا مع تجارب الدول الأخرى لاستكشاف أوجه القصور والعمل على معالجتها.

١.٢. أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يتناول موضوعًا حيويًا يتعلق باندماج الشركات، والذي يمثل أحد أبرز الظواهر الاقتصادية والقانونية في العصر الحديث. ويُعَد اندماج الشركات وسيلة استراتيجية لتعزيز القدرات التنافسية، وتوسيع الحصص السوقية، ومواجهة التحديات الاقتصادية. ومع ذلك، فإن لهذا الاندماج آثارًا قانونية معقدة تستدعي التحليل والدراسة المتأنية.

ويترتب على اندماج الشركات تغيُّرات جوهرية في هيكل الشركات المندمجة، أبرزها زوال الشخصية المعنوية للشركة المندمجة، وانتقال حقوقها والتزاماتها إلى الشركة الدامجة أو الشركة الجديدة الناتجة عن الاندماج، دون الحاجة إلى تصفية الشركة أو تقسيم موجوداتها. ويتطلب هذا الانتقال وجود إطار قانوني محكم يضمن استمرار العقود المبرمة من قبل الشركات المندمجة مع الغير، بما يحقق التوازن بين حقوق الأطراف المختلفة ويحافظ على استقرار المعاملات التجارية.

كما تبرز أهمية البحث من خلال التزايد الملحوظ لعمليات اندماج الشركات على المستويَيْن الإقليمي والدولي، مما يجعل من الضروري دراسة التشريعات العُمانية التي تنظم هذه العمليات، ومقارنتها بالتشريعات المصرية والأردنية؛ للوقوف على نقاط القوة والضعف، وتحديد أوجه القصور في التنظيم القانوني فيها.

وإضافة إلى ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى توضيح الآثار الإيجابية والسلبية التي قد تنجم عن اندماج الشركات، مثل تعزيز المركز المالي للشركات وزيادة قدرتها التنافسية، مقابل التحديات التي تواجه حقوق العمال والمساهمين ومخاطر الاحتكار.

وعلى ضوء ما توصَّل إليه الباحث من استنتاجات، حاول أن يقدِّم بعض التوصيات التي من شأنها يمكن أن تدعم عمليات الاندماج في الشركات العُمانية، وتعزز من كفاءة التشريع المحلي بما يتماشى مع أفضل الممارسات القانونية العالمية.

١.٣. أهداف الدراسة:

يسعى الباحث من خلال دراسة اندماج الشركات في التشريع العُماني والقوانين المقارنة إلى:

١. الوصول إلى تعريف جامع ودقيق لمفهوم اندماج الشركات في التشريع العماني من خلال المقارنة مع القوانين الأخرى.
٢. تحليل الفروق الجوهرية بين الاندماج وغيره من الوسائل القانونية المشابهة، لتمييز طبيعة وأثر كل منها.
٣. استكشاف مدى كفاية التصنيف القانوني لأنواع الاندماج في التشريع العماني، وبيان أوجه القوة والقصور فيه.
٤. تحديد الشروط والإجراءات القانونية اللازمة لإتمام عمليات الاندماج في القانون العُماني والقوانين المقارنة.
٥. تحليل الآثار القانونية لاندماج الشركات على حقوق الدائنين.
٦. تحليل تأثير اندماج الشركات على حقوق المساهمين والعقود المبرمة مع الغير، مثل عقود الإيجار والتأمين.
٧. دراسة فلسفة القوانين المقارنة في معالجة قضايا الاحتكار والتنافسية الناشئة عن عمليات الاندماج.

١.٤. مشكلة الدراسة:

يُعَد اندماج الشركات من الظواهر الاقتصادية والقانونية المهمة التي تؤثر على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم من الفوائد المحتملة التي يمكن أن يحققها الاندماج، مثل تعزيز الكفاءة الاقتصادية وزيادة القدرة التنافسية للشركات، فإنه يثير العديد من التحديات القانونية والاقتصادية.

في السياق العُماني، يتم تنظيم اندماج الشركات بموجب القوانين المحلية التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين مصالح الشركات والمجتمع. ومع ذلك، تظهر تساؤلات حول مدى كفاية هذه القوانين في مواجهة التحديات العملية المرتبطة بعمليات الاندماج، مثل حماية حقوق العمال والمساهمين، ومنع الاحتكار، وضمان التنافسية في السوق.

من جهة أخرى، تقدِّم القوانين المصرية والأردنية تجارب قانونية مختلفة يمكن أن توفر دروسًا مهمة للتشريع العُماني. لذا، تبرز الحاجة إلى دراسة مقارنة تهدف إلى تحليل القوانين العُمانية والمصرية والأردنية، واستكشاف أوجه التشابه والاختلاف بينها، ورصد الفجوات القانونية في التشريع العُماني للاستفادة من التجارب المقارنة.

السؤال المحوري وهو ما يشرع طرح السؤال التالي: كيف عالج المشرع العُماني عملية اندماج الشركات التجارية؟

١.٥. أسئلة الدراسة:

نظرًا لأهمية اندماج الشركات التجارية كوسيلة لتعزيز الكفاءة الاقتصادية وتحقيق النمو، برزت الحاجة إلى دراسة الإطار القانوني الذي ينظم هذه العملية في مختلف التشريعات. وعليه، يطرح الباحث التساؤلات التالية:

١. ما هي الأحكام القانونية المنظِّمة لاندماج الشركات في القوانين العُمانية والمصرية والأردنية؟
٢. ما هي أوجه التشابه والاختلاف بين القوانين العُمانية والمصرية والأردنية فيما يتعلق بالشروط والإجراءات القانونية للاندماج؟
٣. ما هي الآثار القانونية الإيجابية والسلبية لاندماج الشركات وفقًا لهذه القوانين؟
٤. كيف يمكن تطوير التشريع العُماني للاستفادة من أفضل الممارسات القانونية المقارنة؟

١.٦. حدود الدراسة:

تتحدد هذه الدراسة بحدود موضوعية وزمانية ومكانية ومنهجية على النحو التالي:

١. الحدود الموضوعية:

تركز الدراسة على تحليل عمليات الاندماج والآثار القانونية المترتبة عنها، مع تسليط الضوء على التشريعات المنظِّمة لها في القانون العُماني ومقارنتها بالقوانين المصرية والأردنية. كما تتناول الدراسة الجوانب الإيجابية والسلبية للاندماج، وتأثيرها على حقوق المساهمين والدائنين.

٢. الحدود الزمانية:

تغطي الدراسة القوانين والأنظمة السارية في كل من سلطنة عُمان، مصر، والأردن إلى حدود سنة ٢٠٢٥.

٣. الحدود المكانية:

تشمل الدراسة نطاق التشريعات الوطنية لسلطنة عُمان، مع مقارنتها بنصوص القوانين في جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية.

١.٧. منهجية الدراسة:

سوف يتَّبع الباحث في هذه الدراسة المنهج المقارن التحليلي، حيث يتميز هذا المنهج بقدرته على الجمع بين تحليل النصوص القانونية ودراستها في سياق مقارن، مما يتيح فهمًا أعمق للموضوع المدروس.

١. المنهج التحليلي:

يعتمد الباحث على تحليل النصوص والأحكام القانونية المتعلقة باندماج الشركات في القوانين المقارنة – محل الدراسة – بما يشمل القانون العُماني، القانون المصري والقانون الأردني، مع تحديد رؤية كل مشرع لموضوع الاندماج. كما يهدف التحليل إلى تقييم مدى كفاية النصوص القانونية المنظِّمة لعمليات الاندماج في حماية حقوق الأطراف المختلفة وضمان تحقيق الأهداف المرجوة من هذه العمليات.

٢. المنهج المقارن:

يعقد الباحث مقارنة بين القوانين الثلاثة – العُماني، المصري والأردني – للتعرُّف على كيفية تعامل كل مشرع مع موضوع اندماج الشركات. وتهدف هذه المقارنة إلى الوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بين التشريعات، ومن ثَمَّ تحديد مدى كفاية الوسائل القانونية المستخدمة لتحقيق أهداف الاندماج.

١.٨. الدراسات السابقة:

استعان الباحث بالعديد من الدراسات السابقة في موضوع اندماج الشركات وأثره على مختلف الجوانب الاقتصادية والقانونية، مما يعكس أهمية هذا الموضوع في السياقات الأكاديمية والمهنية؛ فقد أظهرت دراسة "أثر اندماج الشركات على الأداء المالي" للباحث أحمد عبدالله (٢٠١٧) أن عمليات الاندماج تؤدي غالبًا إلى تحسين الأداء المالي للشركات المندمجة، خاصة في القطاعات ذات التنافسية العالية[١]. تميزت رسالتي بدراسة التحليل القانوني للآثار المترتبة على عمليات الاندماج، مع التركيز على مساهمة الأنظمة القانونية في تحسين الأداء المالي للشركات المندمجة، وهو جانب لم يتم التطرق إليه بعمق في الدراسات السابقة.

بينما ركَّزت دراسة أجرتها سمية العبدلي (٢٠١٩) بعنوان "التحديات القانونية لاندماج الشركات في الدول العربية" على الإشكاليات القانونية التي تواجه الشركات أثناء عمليات الاندماج، مثل تضارب القوانين بين الدول المختلفة[٢]. تمتاز رسالتي بإجراء دراسة مقارنة بين التشريعات العُمانية والمصرية والأردنية وتقديم تحليل معمق للتحديات القانونية في كل منها.

وفي دراسة أخرى أجراها محمد السعيد (٢٠٢٠) بعنوان "اندماج الشركات وأثره على سوق العمل"، تم تحليل تأثير الاندماج على العمالة، حيث أظهرت النتائج أن الاندماج قد يؤدي إلى

---

[١] أحمد عبدالله، أثر اندماج الشركات على الأداء المالي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان،(٢٠١٧).

[٢] سمية العبدلي، التحديات القانونية لاندماج الشركات في الدول العربية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة ظفار، سلطنة عمان، (٢٠١٩).

تقليص عدد الوظائف على المدى القصير، ولكنه يساهم في تحسين الكفاءة التشغيلية[١]. تتمثل الإضافة في رسالتي في استكشاف الآثار القانونية العميقة لعمليات الاندماج على سوق العمل، مع التركيز على كيفية تعامل الأطر التشريعية مع حقوق العمال في هذا السياق، مما يفتح أفقًا لفهم أبعاد قانونية جديدة قد تكون غائبة عن الدراسات السابقة.

أما دراسة "اندماج الشركات كأداة لتعزيز التنافسية" للباحثة ليلى القحطاني (٢٠٢١)، فقد أكدت على دور الاندماج في تعزيز القدرة التنافسية للشركات في الأسواق العالمية[٢]. رسالتي تتناول التأثيرات القانونية للاندماج على التنافسية، وكيف يمكن للتشريعات المحلية أن تشجع أو تقيد هذا النوع من الاندماجات.

وأخيرًا، تناولت دراسة أجراها خالد المنصور (٢٠٢٢) بعنوان "الأثر الضريبي لاندماج الشركات" كيفية تأثير السياسات الضريبية على قرارات الاندماج، مشيرة إلى أن الحوافز الضريبية تؤدي دورًا محوريًا في تشجيع الشركات على اتخاذ هذا القرار[٣]. رسالتي تركز على فحص دور الأطر القانونية والتنظيمية في تنظيم الاندماج الضريبي وكيفية تحسين السياسات القانونية لدعم هذه العمليات.

١.٩. خطة الدراسة:

لتحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة والإحاطة بجميع الجوانب المتعلقة باندماج الشركات وآثاره القانونية، سيتم تقسيم البحث إلى فصلين رئيسيَّيْن؛ الفصل الأول: الإطار القانوني لاندماج الشركات، والفصل الثاني: آثار اندماج الشركات.

---

[١] محمد السعيد، اندماج الشركات وأثره على سوق العمل، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة نزوى، سلطنة عُمان، (٢٠٢٠).

[٢] ليلى القحطاني، اندماج الشركات كأداة لتعزيز التنافسية، رسالة ماجستير، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، (٢٠٢١).

[٣] خالد المنصور، الأثر الضريبي لاندماج الشركات، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، الجامعة الأردنية، الأردن،(٢٠٢٢).

الفصل الأول

الإطار القانوني لاندماج الشركات

تمهيد:

تُعَدُّ ممارسة الأنشطة التجارية انعكاسًا ديناميكيًّا لتطور الأسواق وحاجتها المتزايدة إلى التكيُّف مع التحولات الاقتصادية. ولعل من أبرز مظاهر هذا التكيُّف عمليات اندماج الشركات كحل استراتيجي يُحقق للشركات التكامل في الموارد والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية. إن الاندماج، بما يحمله من معانٍ قانونية واقتصادية، يُعَد وسيلة لخلق كيانات قوية قادرة على المنافسة في بيئة اقتصادية متسارعة التغيُّر، مما يعزز استمرارية النشاط التجاري على المستويَيْن المحلي والدولي.

ورغم أن الاندماج قد لا يُدرَج صراحة كسببٍ من أسباب انقضاء الشركات في كثير من التشريعات، فإن نتائجه تُحدِث أثرًا عميقًا يتمثل في زوال الشخصية الاعتبارية للشركات المندمجة وانتقال حقوقها والتزاماتها إلى الشركة الدامجة أو الجديدة ولا يُعَد هذا الإجراء نهاية للشركة المندمجة، بل هو بداية لهيكل تجاري جديد يهدف إلى الاستفادة من تكامل الموارد وتحقيق انسجام استراتيجي بين إدارات الشركات المندمجة.

ولأن عمليات الاندماج تثير تساؤلات قانونية عديدة، مثل أثرها على العقود السابقة وحقوق الدائنين والمساهمين، فإن هذا الفصل يهدف إلى استعراض الأطر القانونية الناظمة لهذه العمليات عبر تناول المفهوم القانوني للاندماج وتمييزه عن الأنظمة المشابهة (مبحث أول)، وتحديد نطاقه التشريعي بما يُسهِم في تقديم رؤية شاملة للموضوع (مبحث ثان).

المبحث الأول

مفهوم اندماج الشركات

تُعَدُّ عمليات اندماج الشركات من أبرز الوسائل القانونية التي تلجأ إليها الشركات التجارية لتعزيز قدراتها التنافسية وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاندماج بوصفه آلية قانونية، يُمكِّن الشركات من إعادة تنظيم هياكلها الإدارية والمالية ومواردها البشرية عبر دمج شركتين أو أكثر لتكوين كيان قانوني جديد أو توحيد الشركات المندمجة ضمن شركة دامجة، وتكتسب هذه العملية أهميتها من كونها تُحدِث تغييرات جوهرية في المراكز القانونية للشركات المندمجة، بما يشمل زوال الشخصية الاعتبارية للشركة المندمجة وانتقال حقوقها والتزاماتها إلى الشركة الدامجة أو الناتجة عن الاندماج.

ويُنظِّم القانون العُماني، اندماج الشركات بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٩/١٨ الخاص بقانون الشركات التجارية. وتهدف النصوص الواردة فيه إلى ضمان تنفيذ عمليات الاندماج بطريقة تُحافظ على مصالح الأطراف المعنية، بما في ذلك المساهمون والدائنون.

وعلى الرغم من التشابه العام بين التشريعات المختلفة في تناولها لمفهوم الاندماج، فإن هناك اختلافات بارزة في تفاصيل التنظيم القانوني بين القانون العُماني والقوانين المقارنة مثل القانون المصري رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ والقانون الأردني رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٨. وتتطلب هذه الاختلافات تحليلًا دقيقًا لفهم الأُطر القانونية التي تحكم عمليات الاندماج في كل نظام.

لذلك، يُركِّز هذا المبحث على دراسة مفهوم اندماج الشركات من خلال تناول التعريف القانوني له في القانون العُماني والقوانين المقارنة (مطلب أول)، إلى جانب تسليط الضوء على خصائصه وأهدافه، مما يُسهم في وضع رؤية شاملة لهذه العمليات القانونية (مطلب ثان).

المطلب الأول

تعريف اندماج الشركات

يعتبر تعريف اندماج الشركات نقطة الانطلاق لفهم الإطار القانوني الذي يحكم هذه العملية المهمة في عالم الأعمال. فالاندماج ليس مجرد خطوة إدارية أو تجارية، بل هو إجراء قانوني يرتب عليه آثار كبيرة على الوضع القانوني والمالي للشركات المعنية.

ولأن التشريعات تختلف بين الدول، من الضروري دراسة مفهوم الاندماج وفقاً للتشريع العُماني أولاً، ثم مقارنته بما ورد في بعض القوانين المقارنة ذات الصلة مثل القانون المصري والقانون الأردني، وذلك لفهم مدى تطور هذا المفهوم وتباينه عبر الأنظمة القانونية المختلفة، وبيان مدى اتساق التشريع العماني مع تلك الأنظمة.

سيتطرق المطلب إلى:

الفرع الأول: تعريف اندماج الشركات وفق القانون العُماني

الفرع الثاني: تعريف اندماج الشركات في القوانين المقارنة (المصري والأردني)

الفرع الأول

تعريف اندماج الشركات في القانون العُماني

يُمثل اندماج الشركات وفق القانون العُماني أحد المفاهيم القانونية التي تجمع بين الأبعاد الاقتصادية والتنظيمية، حيث يُعَرَّف على أنه عملية قانونية تهدف إلى توحيد شركتين أو أكثر لتكوين كيان قانوني واحد، سواء كان ذلك من خلال دمج شركة في شركة قائمة تُسمَّى الشركة الدامجة، أو إنشاء شركة جديدة تنتج عن عملية الاندماج. ويُعَد هذا التعريف انعكاسًا واضحًا لحرص المشرع العُماني على توفير إطار قانوني وتنظيمي يُسهم في تحقيق أهداف الشركات وتعزيز قدرتها على مواجهة تحديات السوق[١].

---

(١) محمد الحمراني. "أثر اندماج الشركات على العمال والمدينين في سلطنة عمان". مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد ٢، (٢٠١٨).صفحات ٤٥-٦٢.

وينظم المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٩/١٨)[١] الخاص بقانون الشركات التجارية تفاصيل هذه العمليات، ويُشير إلى أن الاندماج يؤدي إلى انقضاء الشخصية الاعتبارية للشركات المندمجة، مع انتقال كافة حقوقها والتزاماتها إلى الكيان الناتج عن الاندماج. ولا يقتصر هذا النص القانوني على توضيح الطبيعة القانونية للاندماج فحسب، بل يتناول أيضًا آثاره العملية، حيث يهدف إلى تحقيق التكامل بين الموارد البشرية والمالية للشركات المندمجة ضمن هيكل موحد.

إن التعريف الذي يقدِّمه القانون العُماني لاندماج الشركات يعكس مجموعة من المبادئ الأساسية التي تُبرز الطبيعة القانونية لهذه العملية. فمن جهة أولى، يتمحور الاندماج حول فكرة نقل الحقوق والالتزامات بصورة تلقائية إلى الشركة الدامجة أو الناتجة عن الاندماج. ووفقًا لنص المادة (٣٣) من قانون الشركات، يتم هذا الانتقال بشكل مباشر وشامل دون الحاجة إلى موافقة منفصلة من الأطراف المعنية، وهو ما يعزز من كفاءة هذه العمليات ويُبسِّط الإجراءات المرتبطة بها.

ومن جهة ثانية، يُظهر المشرع العُماني حرصًا على حماية حقوق الأطراف ذات العلاقة بعملية الاندماج، ولا سيما الدائنين والمساهمين. فقد أُدرجت نصوص قانونية صريحة تُلزم الشركات بالإفصاح عن نية الاندماج ومراحله؛ لضمان الشفافية وإتاحة الفرصة للأطراف المتأثرة لمراجعة الإجراءات وضمان عدم الإضرار بمصالحهم.[٢]

ومن جهة أخيرة، يُبرز القانون العُماني أهمية التنسيق مع الجهات الرقابية لضمان التزام الشركات بالقوانين المعمول بها. وتتجلى هذه الرقابة في اشتراط موافقة وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار على مشاريع الاندماج قبل تنفيذها، وهو ما يضمن أن تكون العمليات متوافقة مع السياسات العامة للدولة ومصالحها الاقتصادية.

أما من منظور الفقه القانوني، يُعَد اندماج الشركات وسيلة فعَّالة لإعادة هيكلة القطاع التجاري وتعزيز الكفاءة الاقتصادية. ويُعرِّف الفقهاء الاندماج بأنه انتقال ذمة الشركة المندمجة بكافة عناصرها، سواء كانت حقوقًا أو التزامات، إلى ذمة الشركة الدامجة أو الناتجة. ويُبرز هذا التعريف

---

(١)مرسوم سلطاني رقم ٢٠١٩/١٨ بشأن قانون الشركات التجارية.

(٢) عبدالله العامري، "تأثير اندماج الشركات على حقوق العمال والمدينين في سلطنة عمان"، مجلة القانون والعلوم السياسية، العدد ٣،(٢٠١٩). صفحات ٨٧-١٠٤.

طبيعة الاندماج كعملية تحقق التكامل بين الشركات المندمجة، حيث يتم دمج الموارد البشرية والمالية والتشغيلية لتعزيز القدرات الإنتاجية والتنافسية[١].

كما يُشير الفقه القانوني إلى أن عملية الاندماج تُعَد إجراءً استثنائيًّا يتطلب توافق الشركاء أو المساهمين، إذ إنه يؤثر على هيكلية الشركات بشكل جذري. ولهذا السبب، يولي القانون العُماني أهمية كبيرة لموافقة الجمعيات العامة في الشركات المشاركة في الاندماج؛ باعتبارها صاحبة القرار النهائي في إقرار هذا النوع من العمليات.

ويُظهِر التعريف القانوني لآلية الاندماج في سلطنة عُمان بوضوح الأبعاد الاقتصادية لهذه العمليات، حيث تهدف إلى تحسين الكفاءة التشغيلية وتعزيز القدرة التنافسية للشركات في السوقَيْن المحلي والدولي؛ فعمليات الاندماج تُمكّن الشركات من تحقيق وفورات الحجم وزيادة الحصة السوقية، فضلًا عن تعزيز قدرتها على مواجهة التحديات المالية والاقتصادية.[٢]

ويُعَد الجانب الاقتصادي مكمِّلًا للطبيعة القانونية لعمليات الاندماج، إذ يشترط المشرّع العُماني – بموجب المادة (٣٤) – أن يتم الاندماج باتفاق بين الشركات المعنية وفقًا للأوضاع المقررة لتعديل وثائق التأسيس، دون الحاجة إلى إجراءات التصفية، مما يعكس حرص المشرّع على تحقيق التوازن بين المرونة القانونية والرقابة المؤسسية. ويُعد هذا الاتفاق ملزمًا للأطراف الرئيسية في عملية الاندماج، وهم: الشركات الداخلة في الاندماج، المساهمون أو الشركاء، الجهات التنظيمية المختصة، بالإضافة إلى المسجل التجاري الذي يُعد التسجيل لديه شرطًا لنفاذ الاندماج.

كما يُظهِر القانون العُماني اهتمامًا خاصًّا بمبادئ الشفافية والإفصاح في عمليات الاندماج، إذ يُلزِم الشركات بالإعلان عن نيتها في الاندماج قبل فترة كافية من التنفيذ، مع تقديم تقارير تفصيلية عن الجوانب المالية والقانونية والإدارية للعملية. ويُسهم هذا النهج في تعزيز الثقة بين الشركات والأطراف المعنية، ويضمن أن تُدار عمليات الاندماج بما يتماشى مع مبادئ الحوكمة الرشيدة.

---

(١) عبدالله البوسعيدي، "أثر الاندماجات والاستحواذات على الشركات في سوق مسقط للأوراق المالية". مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد ١، (٢٠١٦)، صفحات ١–١٨.

(٢) سعيد الغساني، "أثر اندماج الشركات في توقي شهرة الإفلاس وتأثيرها على العمال والمدينين في سلطنة عمان". مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ٤، (٢٠٢٠)، صفحات ٢٣–٤٠.

ويستَخلص مما سبق أن تعريف اندماج الشركات في القانون العُماني يتميز بالمزج بين الدقة القانونية والمرونة العملية، مما يُتيح للشركات إمكانية تحقيق أهدافها الاستراتيجية مع الحفاظ على مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة. ويُعَد هذا التعريف مثالًا على كيفية دمج الأبعاد القانونية والاقتصادية لتحقيق التوازن بين المصالح العامة والخاصة في سياق تنظيم العمليات التجارية.

الفرع الثاني

تعريف اندماج الشركات في القوانين المقارنة (المصري والأردني)

يُعَد اندماج الشركات من الموضوعات القانونية والاقتصادية البارزة التي تستحوذ على اهتمام كبير في الأنظمة القانونية المختلفة؛ نظرًا لدوره الحيوي في تعزيز الكفاءة الاقتصادية وتحقيق النمو المستدام للشركات. ويهدف هذا الفرع إلى استعراض تعريف اندماج الشركات من منظور القوانين المقارنة، مع التركيز على التشريعات المصرية والأردنية؛ لتوضيح أوجه التشابه والاختلاف بينهما، وتقديم رؤية شاملة لهذا المفهوم القانوني.

أولًا: تعريف اندماج الشركات

إن اندماج الشركات هو عملية قانونية يتم بموجبها دمج شركتين أو أكثر لتكوين كيان قانوني واحد، بحيث يتم نقل جميع حقوق والتزامات الشركات المندمجة إلى الشركة الناتجة عن الاندماج. ويُعَد هذا الإجراء وسيلة فعَّالة لإعادة هيكلة الشركات، وزيادة قدرتها التنافسية، وتعزيز كفاءتها التشغيلية.

ويُعرِّف الفقه القانوني الاندماجَ بأنه "اتحاد قانوني بين شركتين أو أكثر يؤدي إلى زوال الشخصية القانونية للشركات المندمجة وظهور شخصية قانونية جديدة تمثل الشركة الناتجة عن الاندماج". ويُعبِّر هذا التعريف عن الطبيعة القانونية للاندماج بوصفه عملية تؤدي إلى تغيير جذري في الهيكل القانوني للشركات المعنية.[١]

(١) محمد علي، "أحكام اندماج الشركات في القانون المصري"، دار الفكر القانوني،(٢٠١٩)، ص. ١٥-٢٠.

ثانيًا: تعريف اندماج الشركات في القانون المصري

تناول القانون المصري تنظيم اندماج الشركات في قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته. يُعرَّف الاندماج في القانون المصري بأنه عملية يتم بموجبها دمج شركة أو أكثر في شركة أخرى قائمة أو تكوين شركة جديدة من خلال اتحاد عدة شركات قائمة. وقد نصت المادة ١٣٠ من القانون على أن "الاندماج قد يتم بطريق الضم أو بطريق المزج" .[١]

-**الضم:** يتمثل في دمج شركة أو أكثر في شركة قائمة، بحيث تزول الشخصية القانونية للشركات المندمجة وتنتقل جميع حقوقها والتزاماتها إلى الشركة القائمة.

-**المزج:** يتمثل في اتحاد شركتين أو أكثر لتكوين شركة جديدة، بحيث تزول الشخصية القانونية لجميع الشركات المندمجة وتظهر شخصية قانونية جديدة تمثل الشركة الناتجة.

ويشترط القانون المصري لإتمام عملية الاندماج موافقة الجمعية العامة غير العادية لكل شركة من الشركات المعنية بالاندماج، وفقًا لاختصاصاتها المنصوص عليها في قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، إضافة إلى الالتزام بالإجراءات التي تضمن حماية حقوق المساهمين والدائنين، ومنها تقييم الأصول ونشر الإفصاحات القانونية اللازمة.[٢]

ثالثًا: تعريف اندماج الشركات في القانون الأردني

عالج القانون الأردني، في قانون الشركات المعدل رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته مسألة اندماج الشركات بشكل مفصَّل. ووفقًا للمادة ٢٢٢ من القانون الأردني، يُعرِّف الاندماج بأنه "اندماج شركة أو أكثر أو شركات أخرى وتسمى (الشركة الدامجة) وتنقضي الشركة أو الشركات الأخرى المندمجة فيها وتزول الشخصية الاعتبارية لكل منهما، وتنتقل جميع حقوق والتزامات الشركة المندمجة إلي الشركة الدامجة، بعد شطب تسجيل الشركة المندمجة، بشرط ان تكون غايات أي من الشركات الراغبة في الاندماج متماثلة أو متكاملة وفقا لإجراءات محددة يجب مراجعتها".[٣]

---

(١) أحمد سعيد، "قانون الشركات المصري: دراسة تحليلية"، مكتبة القانون،(٢٠٢٠)، ص. ٥٠-٥٥.

(٢) قانون الشركات المصري رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١.

(٣) فاطمة الزهراء، "التشريعات الأردنية في مجال الشركات"، المؤلفون العرب،(٢٠٢١)، ص. ٣٠-٣٥.

ويُميِّز القانون الأردني بين نوعَيْن رئيسيَّيْن من الاندماج:

–الاندماج بطريق الضم: وهو دمج شركة أو أكثر في شركة قائمة، بحيث تنتقل جميع حقوق والتزامات الشركات المندمجة إلى الشركة القائمة وتزول الشخصية القانونية للشركات المندمجة.

–الاندماج بطريق المزج: وهو اتحاد شركتين أو أكثر لتشكيل شركة جديدة، بحيث تزول الشخصية القانونية لجميع الشركات المندمجة وتظهر شخصية قانونية جديدة.

يشترط القانون الأردني لإتمام عملية الاندماج صدور قرار بالموافقة من الهيئة العامة غير العادية لكل شركة من الشركات المعنية، سواء كانت شركة دامجة أو مندَمجة، وذلك بأغلبية لا تقل عن ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في الاجتماع، وفقًا لأحكام المادة (٢٢٢) من قانون الشركات الأردني. كما يُشترط إجراء تقييم لصافي أصول وخصوم الشركات، واستكمال إجراءات التسجيل والموافقة لدى الجهات المختصة لضمان توافق عملية الاندماج مع أحكام القانون.

رابعًا: مقارنة بين التعريفات في القانونَيْن المصري والأردني

من خلال استعراض التعريفات الواردة في القانونَيْن المصري والأردني، يمكن ملاحظة العديد من أوجه التشابه والاختلاف:

١ .أوجه التشابه:

يتَّفق كلا القانونَيْن في العديد من النقاط المتعلقة بتنظِّيم الاندماج. أولاً، يشتركان في أن الاندماج يؤدي إلى زوال الشخصية القانونية للشركات المندمجة، مع نقل جميع حقوقها والتزاماتها إلى الشركة الناتجة عن الاندماج. ثانيًا، يُميِّز كلا القانونَيْن بين نوعَيْن رئيسيَّيْن من الاندماج، وهما: الضم والمزج. ثالثًا، يشترط كلا النظامَيْن موافقة الجمعيات العامة للشركات المعنية بالاندماج، مما يضمن تحقيق التوافق بين الأطراف المعنية ويسهم في تسهيل عملية الاندماج بشكل قانوني ومنظِّم.

٢ .أوجه الاختلاف:

تتمثل أوجه الاختلاف الرئيسية بين القانونَيْن المصري والأردني في النقاط التالية. أولاً، يختلف نطاق النصوص القانونية المنظِّمة للاندماج بين النظامَيْن؛ حيث يوفر القانون الأردني تفصيلات أكثر دقة بشأن الإجراءات والمتطلبات مقارنة بالقانون المصري. ثانيًا، يشترط القانون

الأردني الحصول على أغلبية خاصَّة (ثلاثة أرباع الأسهم) للموافقة على خطة الاندماج، بينما يكتفي القانون المصري بموافقة الجمعية العامة غير العادية دون تحديد نسبة معيَّنة. ثالثًا، يتطلب القانون الأردني موافقة الجهات التنظيمية المختصة على عملية الاندماج، وهو ما لا يَرِد بشكل صريح في التشريعات المصرية.

خامسًا: الأبعاد الاقتصادية والقانونية لاندماج الشركات

لا يمكن النظر إلى اندماج الشركات بمعزل عن الأبعاد الاقتصادية والقانونية التي تُحيط به؛ فمن الناحية الاقتصادية، يُعَد الاندماج وسيلة فعَّالة لتحقيق التكامل بين الشركات وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق. أما من الناحية القانونية فيهدف تنظيم عملية الاندماج إلى حماية حقوق الأطراف المختلفة، بما في ذلك المساهمون والدائنون والموظفون.

ويتضَّح في كلا التشريعَيْن المصري والأردني، السَّعي لتحقيق التوازن بين تشجيع عمليات الاندماج كوسيلة لتعزيز الاقتصاد الوطني وضمان حماية الحقوق القانونية للأطراف المعنية مع ما يتطلب ذلك وضع ضوابط وإجراءات دقيقة لضمان الشفافية والمصداقية في تنفيذ عمليات الاندماج[١].

(١) يوسف حسين، "قوانين الشركات: مقارنة بين مصر والأردن"، المجلة القانونية،العدد١٢،(٢٠٢٢)، ص.٧٥-٨٠.

المطلب الثاني

أشكال الاندماج

لتوضيح أشكال اندماج الشركات، قسم الباحث هذا المطلب إلى فرعَيْن، وتم التطرُّق فيهما إلى:

الفرع الأول: الاندماج بطريقة الضم

الفرع الثاني: الاندماج بطريقة المزج

الفرع الأول

الاندماج بطريقة الضم

يُعرَّف الاندماج بطريق الضم في القانون العُماني بأنه عملية قانونية يتم بموجبها حل شركة أو أكثر، تُعرَف بالشركات المندمجة، ونقل جميع أصولها والتزاماتها إلى شركة قائمة تُعرَف بالشركة الدامجة. ونتيجة لهذا الاندماج، تستمر الشركة الدامجة في الوجود، بينما تفقد الشركات المندمجة شخصيتها الاعتبارية، وتنتقل جميع حقوقها والتزاماتها إلى الشركة الدامجة بقوة القانون. ويهدف هذا النوع من الاندماج إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية، وتوسيع نطاق الأعمال، وتحقيق وفورات الحجم من خلال دمج الموارد والقدرات المالية والتشغيلية للشركات المعنية. [١]

وتنطلق عملية الاندماج بإعداد مشروع تفصيلي يشمل جميع البيانات المتعلقة بالشركات المعنية، مثل أسمائها، ورؤوس أموالها، وأصولها، والتزاماتها، وطريقة توزيع الحصص أو الأسهم بعد الاندماج. ويجب أن يوضح المشروع أيضًا الجدوى الاقتصادية للاندماج، وأثره على الكيان الجديد من حيث النمو والاستقرار المالي[٢]. وبعد ذلك، تعقد الشركات المندمجة اجتماعات لمجالس إدارتها أو جمعياتها العامة لمناقشة مشروع الاندماج والتصويت عليه، وفقًا للنسب المطلوبة قانونيًّا. كما

---

(١) سيف المعولي. "اندماج الشركات ".مكتب سيف المعولي للمحاماة والاستشارات القانونية 6 ,يناير ٢٠٢٤ , https://saifmawalioffice.com/2024/01/06/اندماج-شركات/ .تم الاطلاع عليه في ٥ فبراير ٢٠٢٥.

(٢) خالد بن عمر فاضل، https://khalidfadhillawfirm.com.

يتعين على الشركة الدامجة إصدار قرار رسمي بقبول الاندماج واستيعاب الشركة المندمجة ضمن كيانها القانوني.

وبعد اتخاذ القرارات اللازمة، يتم تقييم أصول الشركة المندمجة من خلال مدقق حسابات مستقل أو لجنة تقييم محايدة؛ وذلك لضمان تقدير القيمة الحقيقية للأصول والالتزامات. ويعتمد هذا التقييم إما على البيانات المالية المدققة أو وفقًا لمعايير التقييم المعتمدة قانونيًّا. وبناءً على نتائج التقييم، تقوم الشركة الدامجة بزيادة رأس مالها بما يعادل صافي أصول الشركة المندمجة. ويتم تخصيص هذه الزيادة للمساهمين أو الشركاء في الشركة المندمجة، بحيث يحصل كل منهم على نسبة تعادل ملكيته السابقة. كما يتم تعديل النظام الأساسي للشركة الدامجة لتعكس التعديلات في رأس المال وهيكل المساهمين الجدد.[١]

وبعد ذلك، يتم تقديم طلب إلى الجهة المختصة، المتمثلة في وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار في سلطنة عُمان؛ للحصول على الموافقة الرسمية على الاندماج. ويشمل هذا الإجراء نشر إشعار رسمي بقرار الاندماج في الجريدة الرسمية والصحف المحلية؛ لإبلاغ الدائنين وأصحاب الحقوق بحقهم في تقديم اعتراضات خلال المدة القانونية المحددة. وفي حال عدم تقديم اعتراضات خلال الفترة المقررة، يتم تسجيل الاندماج رسميًّا في السجل التجاري، وبذلك تُعَد الشركة المندمجة منحلة قانونيًّا، وتنتقل جميع أصولها والتزاماتها إلى الشركة الدامجة.[٢]

وقد يواجه الاندماج اعتراضات من الدائنين إذا رأوا أنه قد يؤثر على حقوقهم المالية. وفي هذه الحالة، يجب على الشركة الدامجة معالجة هذه الاعتراضات إما عن طريق تسوية الديون القائمة أو عن طريق تقديم ضمانات قانونية لحماية حقوق الدائنين. وفي حال عدم التوصل إلى تسوية، يجوز للدائنين اللجوء إلى القضاء لإيقاف إجراءات الاندماج أو فرض شروط إضافية لضمان حماية مصالحهم.

وبعد إتمام جميع الإجراءات القانونية واستيفاء الشروط المطلوبة، تصبح الشركة الدامجة مسؤولة عن جميع الحقوق والالتزامات التي كانت على عاتق الشركة المندمجة. وبهذا، يكتمل

---

(١) قانون الشركات العماني رقم (١٨) لسنة ٢٠١٩.

(٢)سالم بن سلام الفليتي، "أثر اندماج الشركات على حقوق الدائنين"، مكتبة الدراسات العربية،(٢٠٢٢).

الاندماج بطريقة الضم، مما يؤدي إلى تعزيز قوة الشركة الدامجة، وتوسيع نطاق أعمالها، وزيادة كفاءتها التشغيلية، بما ينعكس إيجابًا على بيئة الأعمال والمنافسة في السوق[1].

المزايا والعيوب للاندماج بطريق الضم

أولًا: المزايا

تتعدد المزايا الناتجة عن الاندماج لتشمل العديد من الجوانب الاستراتيجية والمالية. أولاً، يساهم الاندماج في تحقيق التوسع الاستراتيجي من خلال توسيع نطاق أعمال الشركة الدامجة ودخول أسواق جديدة. كما يؤدي الاندماج إلى زيادة الكفاءة التشغيلية عبر تقليل التكاليف من خلال توحيد العمليات الإدارية والإنتاجية. ومن ناحية أخرى، يعزز الاندماج القوة التنافسية للشركة، مما يزيد من قدرتها على مواجهة التحديات والمنافسة في السوق. بالإضافة إلى ذلك، يساهم الاندماج في تحقيق الاستقرار المالي، حيث يعزز من رأس المال ويُحسن من الوضع المالي للشركة المندمجة.

ثانيًا: العيوب

تشمل العيوب المرتبطة بعملية الاندماج عدة جوانب قد تؤثر على نجاح العملية. أولاً، يمكن أن تواجه الشركة الدامجة مخاطر في تكامل الأنظمة والإدارة، حيث قد يكون من الصعب دمج ثقافات الشركات المختلفة ونُظم إدارتها بشكل فعال. ثانيًا، قد تظهر اعتراضات قانونية من المساهمين أو الدائنين، مما قد يؤدي إلى تأخير أو حتى إلغاء عملية الاندماج. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب الاندماج تكلفة مرتفعة، حيث تشمل الإجراءات القانونية والإدارية التقييمات والمحاسبة التي قد تكون معقدة ومكلِّفة.

(١) مرسوم سلطاني رقم ٢٠١٩/١٨ بإصدار قانون الشركات التجارية،https://qanoon.om

الفرع الثاني

الاندماج بطريقة المزج

يُعَد الاندماج بطريق المزج أحد الأشكال القانونية لاندماج الشركات في القانون العُماني، حيث يتم تأسيس شركة جديدة تنشأ عن اندماج شركتين أو أكثر، فتنتقل جميع أصول والتزامات الشركات المندمجة إلى الشركة الجديدة، ويتم حل الشركات الأصلية قانونيًا لتصبح الشركة الجديدة هي الكيان القانوني الوحيد الذي يمثلها جميعًا. ويهدف هذا النوع من الاندماج إلى تحقيق التكامل بين الشركات المندمجة من خلال توحيد مواردها وإمكاناتها في كيان أكثر قوة واستقرارًا[١].

وتبدأ عملية الاندماج بطريق المزج بإعداد مشروع تفصيلي يتضمن البيانات الأساسية للشركات الراغبة في الاندماج، مثل أصولها، والتزاماتها، ورؤوس أموالها، وهيكلة رأس المال في الشركة الجديدة. ويشمل المشروع أيضًا طريقة توزيع الأسهم أو الحصص بين الشركاء أو المساهمين، بالإضافة إلى الأهداف المرجوة من الاندماج وتأثيره على الأطراف المعنية. وبعد ذلك، يتم عرض المشروع على الجمعيات العامة أو مجالس الإدارة لكل شركة على حدة؛ لمناقشته والتصويت عليه وفقًا للنسب القانونية المحددة.[٢]

وبعد الحصول على الموافقات اللازمة، يتم تعيين جهة محايدة أو مدقق حسابات مستقل لتقييم أصول والتزامات الشركات المندمجة؛ بهدف تحديد رأس المال الذي سيتم تخصيصه للشركة الجديدة.

ويُعَد هذا التقييم ضروريًا لضمان عدالة توزيع الحصص والأسهم بين الشركاء والمساهمين في الشركات المندمجة. وبناءً على نتائج التقييم، يتم إعداد النظام الأساسي للشركة الجديدة، والذي يتضمن اسمها، غرضها، ورأسمالها، وهيكل إدارتها، وحقوق والتزامات الشركاء أو المساهمين فيها.

وعقب استكمال التقييم وتحديد الهيكل التنظيمي للشركة الجديدة، يتم التقدم بطلب إلى الجهات المختصة، المتمثلة في وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار في سلطنة عُمان؛ للموافقة على تأسيس الشركة الجديدة وتسجيلها رسميًا. ويتبع ذلك نشر إعلان عن الاندماج في الجريدة

---

(١) قانون الشركات التجارية العماني رقم (١٨) لسنة ٢٠١٩ المادة (٣٣).

(٢) عبد الله خالد، الاندماج بين الشركات وأثره على المنافسة، المجلة القانونية، (٢٠١٩).

الرسمية والصحف المحلية؛ لإعلام الدائنين وأصحاب الحقوق بحقهم في الاعتراض خلال المدة القانونية المحددة. في حال عدم وجود اعتراضات جوهرية أو تسويتها قانونيًّا، يتم تسجيل الشركة الجديدة في السجل التجاري، وتُحَل الشركات القديمة تلقائيًّا، لتصبح الشركة الجديدة هي الكيان القانوني الوحيد الممثل لها.[١]

وفي بعض الحالات، قد يواجه الاندماج بطريق المزج اعتراضات من الدائنين، خاصة إذا كان هناك التزامات مالية كبيرة على الشركات المندمجة. وفي هذه الحالة، يجب على الشركة الجديدة معالجة هذه الالتزامات إما من خلال تسويتها قبل إتمام الاندماج أو تقديم ضمانات قانونية لحماية حقوق الدائنين. وإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق، يجوز للدائنين اللجوء إلى القضاء لاتخاذ التدابير اللازمة لحماية حقوقهم. [٢]

وبعد إتمام جميع الإجراءات القانونية، تصبح الشركة الجديدة مسؤولة عن جميع الحقوق والالتزامات التي كانت على عاتق الشركات المندمجة. ويمثل هذا النوع من الاندماج فرصة لتعزيز القدرة التنافسية للشركات المندمجة، وتحقيق كفاءة تشغيلية ومالية أكبر، والاستفادة من الموارد المشتركة في بيئة أعمال أكثر استقرارًا ونموًا.[٣]

أهمية الاندماج بطريقة المزج

يُعَد الاندماج بطريقة المزج من الأدوات المهمة التي تساهم في تحسين الأداء وزيادة الإنتاجية في مختلف المجالات. في الأعمال التجارية، يمكن أن يعزز الاندماج التنافسية ويساعد الشركات على التكيُّف مع التغيُّرات السريعة في السوق. في المجال الثقافي، يُعَد الاندماج أساسيًّا لبناء مجتمعات متماسكة ومتنوعة تسهم في تعزيز الفهم المتبادل والسلام الاجتماعي.

أما على المستوى الشخصي، ويمكن أن يساعد الاندماج بطريقة المزج في تحسين مهارات الأفراد. عندما يدمج الشخص بين أساليب تعلم مختلفة أو ينفتح على ثقافات متنوعة، فإنه يساهم في تعزيز مهارات التواصل، التفكير النقدي، والابتكار.

---

(١) مرسوم سلطاني رقم ٢٠١٩/١٨ بإصدار قانون الشركات التجارية المادة (٣٧)،https://qanoon.om

(٢) سيف المعولي، مرجع سابق.

(٣) مرسوم سلطاني رقم ٢٠١٩/١٨ بإصدار قانون الشركات التجارية المادة (٣٨)،https://qanoon.om

المبحث الثاني

الأحكام القانونية لاندماج الشركات

يُعَد اندماج الشركات من الموضوعات ذات الأهمية البالغة في المجالَيْن القانوني والاقتصادي، حيث يمثل وسيلة فعَّالة لتحقيق التكامل الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للشركات في الأسواق المحلية والدولية. وبالنظر إلى الأهداف التي تسعى الشركات لتحقيقها من خلال الاندماج، مثل توسيع نطاق الأعمال، وتقليل التكاليف التشغيلية، وزيادة الحصة السوقية، فإن هذا الإجراء يتطلب تنظيمًا قانونيًّا دقيقًا يُراعي حقوق الأطراف المعنية ويحدد الإطار القانوني الذي يحكم عملية الاندماج.[١]

ومن هذا المنطلق، يُخصَّص المبحث الثاني من هذه الرسالة لدراسة الأحكام القانونية لاندماج الشركات، حيث يتم التركيز على تحليل الشروط والإجراءات القانونية التي تحكم هذه العملية وفقًا للقوانين المختلفة. ويهدف إلى تقديم رؤية شاملة للإطار القانوني الذي ينظم اندماج الشركات، مع تسليط الضوء على الفروق والتشابهات بين القوانين الوطنية والقوانين المقارنة.

وينقسم هذا المبحث إلى مطلبَيْن رئيسيَّيْن: يتناول المطلب الأول الشروط القانونية لاندماج الشركات، أما المطلب الثاني فيتناول إجراءات اندماج الشركات.

وتُبرز هذه الدراسة أهمية التوازن بين تحقيق أهداف الشركات وضمان حماية حقوق المساهمين والدائنين وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة. كما تهدف إلى تسليط الضوء على النقاط التي تتطلب تطويرًا تشريعيًّا لمواكبة التطورات الاقتصادية والمالية.

---

(١) مكتب النصر والرشاد، اندماج الشركات من الناحية القانونية،https://nasrrashad.com

المطلب الأول

الشروط القانونية لاندماج الشركات

لتوضيح الشروط القانونية لاندماج الشركات، يقوم الباحث بتقسيم هذا المطلب إلى فرعَيْن رئيسيَّيْن، يتم من خلالهما تناول الجوانب المختلفة لهذه الشروط:

الفرع الأول: الشروط القانونية لاندماج الشركات وفق القانون العُماني

الفرع الثاني: الشروط القانونية لاندماج الشركات وفق القوانين المقارنة (المصري والأردني)

الفرع الاول

الشروط القانونية لاندماج الشركات وفق القانون العُماني

يُعَد اندماج الشركات من العمليات القانونية والاقتصادية المهمة التي تهدف إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية، وتوسيع نطاق الأعمال، وزيادة القدرة التنافسية في السوق. وقد نظَّم المشرع العُماني هذه العملية من خلال مجموعة من الشروط القانونية التي تهدف إلى ضمان حماية حقوق الأطراف المعنية وتحقيق العدالة في هذه العملية. نستعرض فيما يلي أهم الشروط القانونية لاندماج الشركات وفقًا للقانون العُماني.

١. الإطار القانوني لاندماج الشركات في القانون العُماني

حدَّد قانون الشركات التجارية العُماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٩/١٨ (المعدل)[١] الأحكام العامة التي تنظم اندماج الشركات. ووفقًا للمادة (٣٣) من القانون، يُعرَّف الاندماج بأنه عملية يتم بموجبها دمج شركتين أو أكثر لتكوين كيان قانوني واحد، سواء كان ذلك من خلال الضم أو المزج.

(١) قانون الشركات التجارية العماني رقم ٢٠١٩/١٨ وتعديلاته المادة (٣٣).

ويتطلب الاندماج الالتزام بالشروط والإجراءات المحددة قانونيًّا لضمان تحقيق الشفافية وحماية حقوق المساهمين والدائنين. ومن أبرز هذه الإجراءات إعداد عقد الاندماج، وموافقة الجهات الرقابية، والحصول على موافقة الجمعية العامة للشركات المعنية.

٢. موافقة الجمعية العامة للشركات المعنية

يشترط القانون العُماني موافقة الجمعية العامة غير العادية لكل شركة معنية بالاندماج. وتنص المادة (٣٤) من قانون الشركات التجارية على أن قرار الاندماج يجب أن يصدر بأغلبية خاصة، وهي أغلبية لا تقل عن ثلاثة أرباع رأس المال الممثل في الاجتماع.[١]

وتهدف هذه الموافقة إلى ضمان أن قرار الاندماج يعبّر عن إرادة غالبية المساهمين، مع مراعاة مصالحهم ومصالح الشركة. كما يجب أن يُرفَق قرار الجمعية العامة بتقرير يوضح الأسباب والمبررات الاقتصادية والقانونية للاندماج.

٣. إعداد عقد الاندماج

يُعد إعداد عقد الاندماج خطوة أساسية في إطار عملية دمج الشركات، إذ يتضمن هذا العقد تنظيم العلاقة القانونية بين الشركة الدامجة والشركات المندمجة، وتحديد الحقوق والالتزامات المترتبة على كل طرف. وتنص المادة (٣٥) من قانون الشركات التجارية العُماني على الإجراءات القانونية الواجب اتباعها في حالة الاندماج بطريق الضم، حيث يجب أن يصدر قرار من الشركة المندمجة بحلّها ودمجها في الشركة الدامجة، ويُقيّم صافي أصول الشركة المندمجة استنادًا إلى أحدث بيانات مالية مدققة، أو وفقًا لإجراءات التقييم المعتمدة قانونًا في حال عدم توافر تلك البيانات. وتقوم الشركة

(١) مرسوم سلطاني رقم ٢٠١٩/١٨ بإصدار قانون الشركات التجارية المادة(٣٤)،https://qanoon.om

الدامجة، بناءً على نتيجة هذا التقييم، بإصدار قرار بزيادة رأس مالها، على أن توزَّع هذه الزيادة على الشركاء أو المساهمين في الشركة المندمجة بنسبة حصصهم أو أسهمهم فيها.[1]

وبناءً عليه، يجب أن يتضمن عقد الاندماج عددًا من البيانات الجوهرية، من أبرزها: أسماء الشركات الداخلة في الاندماج، والشكل القانوني للشركة الناتجة عنه، وتقييم الأصول والالتزامات، وآلية توزيع الحصص أو الأسهم، وتاريخ نفاذ الاندماج. ويُعد تضمين هذه البيانات بدقة وشفافية أمرًا ضروريًا لضمان حماية حقوق المساهمين والدائنين، ولتحقيق الأمان القانوني في عملية الاندماج.

٤. تقييم الأصول والالتزامات

من الشروط الأساسية لاندماج الشركات في القانون العُماني تقييم أصول والتزامات الشركات المعنية بالاندماج. ووفقًا للمادة (٣٥)، يجب أن يتم هذا التقييم بواسطة جهة مستقلة معتمدة، مثل مدقق حسابات معتمد أو خبير مالي مستقل.[2]

ويهدف هذا التقييم إلى تحديد القيمة العادلة للأصول والالتزامات وضمان عدم الإضرار بمصالح المساهمين والدائنين. كما يُعَد التقييم أساسًا لتحديد نسبة تبادل الأسهم أو الحصص بين الشركات المندمجة.

---

[1] قانون الشركات التجارية، المادة ٣٥ " يتم الاندماج بطريق الضم باتباع الإجراءات الآتية: ١ –يصدر قرار من الشركة المندمجة بحلها ودمجها في الشركة الدامجة ٢ –يقوم صافي أصول الشركة المندمجة طبقا لآخر بيانات مالية مدققة، وإلا اتخذت إجراءات تقويم الأصول وفقا للقواعد المعمول بها قانونا. ٣ –تصدر الشركة الدامجة قرارا بزيادة رأس مالها وفقا لنتيجة تقويم الشركة المندمجة.٤ –توزع زيادة رأس المال على الشركاء أو المساهمين في الشركة المندمجة بنسبة حصصهم فيها."

(٢) قانون الشركات التجارية المادة (٣٥)، مكرر

٥. حماية حقوق الدائنين

يشدد القانون العُماني على ضرورة حماية حقوق الدائنين خلال عملية الاندماج. وينص القانون على أنه يجب إخطار الدائنين بقرار الاندماج فور صدوره، مع منحهم الحق في الاعتراض على العملية خلال مدة محددة لا تقل عن ثلاثين يومًا من تاريخ الإخطار.[١]

وإذا تقدَّم أحد الدائنين باعتراض مُبرَّر، يجب تسوية ديونه أو تقديم ضمانات كافية قبل إتمام عملية الاندماج. وتهدف هذه الأحكام إلى تحقيق التوازن بين مصالح الشركات المندمجة ومصالح الدائنين.

٦. موافقة الجهات الرقابية

تتطلب عملية اندماج الشركات في عُمان الحصول على موافقة الجهات الرقابية المختصة، مثل وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار والهيئة العامة لسوق المال (في حالة الشركات المساهمة العامة).

ووفقًا للمادة (٢١) من لائحة ، يجب تقديم طلب رسمي للجهات الرقابية يتضمن جميع المستندات المتعلقة بالاندماج، بما في ذلك عقد الاندماج، وتقرير التقييم، وقرارات الجمعيات العامة للشركات المعنية. ويجب أن يتم فحص الطلب للتأكد من توافقه مع القوانين واللوائح السارية.[٢]

٧. إشهار الاندماج

بعد استكمال جميع الإجراءات القانونية والحصول على الموافقات اللازمة، يجب إشهار عملية الاندماج وفقًا للمادة (٣٧). ويتم الإشهار عن طريق نشر إعلان في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين على الأقل. [٣]

---

(١) قانون الشركات التجارية المادة (٣٧)

(٢) لائحة الشركات التجارية، المادة ٢١

(٣) قانون الشركات التجارية المادة (٣٧)، مكرر

ويهدف الإشهار إلى إعلام الجمهور وأصحاب المصالح بعملية الاندماج وتوفير فرصة للاعتراض أو الاطلاع على تفاصيل العملية.

ويوفر القانون العُماني آليات للرقابة القضائية على عمليات الاندماج لضمان عدم الإخلال بالقوانين وحماية حقوق الأطراف المتضررة. ووفقًا للمادة (٣٧)، يجوز لأي طرف معني تقديم دعوى أمام المحكمة المختصة للطعن في صحة إجراءات الاندماج إذا ثبت وجود مخالفة قانونية.

وتشكل الشروط القانونية لاندماج الشركات وفق القانون العُماني إطارًا متكاملًا يهدف إلى تنظيم هذه العملية وضمان تحقيق العدالة وحماية حقوق جميع الأطراف المعنية. ومن خلال الالتزام بهذه الشروط والإجراءات، يمكن للشركات تحقيق أهدافها الاستراتيجية دون الإخلال بالقوانين أو تعريض مصالح المساهمين والدائنين للخطر.

الفرع الثاني

الشروط وفق القوانين المقارنة (المصري والأردني)

يُعَد اندماج الشركات من أهم العمليات التي تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي وتعزيز الكفاءة التشغيلية. ولتحقيق اندماج ناجح وفعَّال، وضعت التشريعات القانونية في كل من مصر والأردن مجموعة من الشروط التي يجب الالتزام بها. ورغم وجود أوجه تشابه بين النظامَيْن القانونيَّيْن، فإن هناك بعض الاختلافات التي تستحق التوضيح، وسنتناول في هذا الفرع الشروط القانونية لاندماج الشركات وفق القوانين المصرية والأردنية.

أولاً: الشروط العامة لاندماج الشركات

١. موافقة الأطراف المعنية

تتطلب قوانين كلا البلدين موافقة الجمعية العامة غير العادية لكل شركة من الشركات المعنية بالاندماج. وتنص المادة (١٣٠) في القانون المصري، من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١

على أن اندماج الشركات يجب أن يتم بموافقة الجمعية العامة غير العادية وبناءً على تقرير يُعِده مراقب الحسابات يوضح القيمة العادلة لأصول وخصوم الشركات المندمجة. [١]

أما في القانون الأردني، فإن المادة (٢٢٢) من قانون الشركات الأردني رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧وتعديلاته تنص على ضرورة موافقة الهيئة العامة غير العادية لكل شركة على الاندماج، بالإضافة إلى إعداد تقرير مالي مفصل[٢].

٢. تقييم الأصول والخصوم

يتطلب كلا النظامَيْن القانونيَّيْن تقييم الأصول والخصوم لتحديد القيمة العادلة للشركات المندمجة. ففي مصر، يُشترط أن يُقدَّم تقرير التقييم من جهة مستقلة مثل مراقب الحسابات أو خبير مالي معتمد. بينما في الأردن، تُناط هذه المهمة بلجنة يتم تشكيلها خصيصًا لهذا الغرض بموافقة الجهات الرقابية المختصة حيث نصت المادة ٢٢٢أ من قانون الشركات الأردني على أنه " يتم اندماج الشركات المنصوص عليها في هذا القانون باي من الطرق التالية على ان تكون غايات اي من الشركات الراغبة في الاندماج متماثلة أو متكاملة:

1.باندماج شركة او اكثر مع شركة او شركات اخرى تسمى (الشركة الدامجة) وتنقضي الشركة او الشركات الأخرى المندمجة فيها وتزول الشخصية الاعتبارية لكل منها وتنتقل جميع حقوق والتزامات الشركة المندمجة الى الشركة الدامجة بعد شطب تسجيل الشركة المندمجة وذلك وفقا للاجراءات التالية:

–صدور قرار من الشركة المندمجة بضمها الى الشركة الدامجة.

– اجراء تقييم صافي اصول وخصوم الشركة المندمجة طبقا لاحكام التقييم المنصوص عليها في هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه."

---

(١) قانون الشركات المصري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المادة (١٣٠).

(٢) قانون الشركات الأردني رقم ٤٠ لسنة ٢٠٢١ المادة (٢٢٢).

٣. إخطار الجهات الرقابية

في مصر، يجب إخطار الجهات الرقابية المختصة بعملية الاندماج للحصول على الموافقة. ويجب أن يتضمن الإخطار جميع المستندات المتعلقة بالاندماج، بما في ذلك قرارات الجمعيات العامة وتقارير التقييم. ويتم تقديم الإخطار عادةً إلى وزارة التجارة والصناعة أو الهيئة العامة للرقابة المالية حسب طبيعة الشركات المعنية. وتلتزم الهيئة بمراجعة هذا الدليل وتحديثه دوريا، وكلما دعت الحاجة إلى ذلك، في ضوء التعديلات التي تطرأ على التشريعات السارية في الدولة.

كما تلتزم الجهات المختلفة بموافاة الهيئة خلال ستين يوما على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القانون بجميع البيانات والمستندات والنماذج اللازمة لإعداد هذا الدليل.وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الضوابط اللازمة في هذا الشأن"[١]

أما في الأردن، فتتولى هيئة الأوراق المالية الإشراف على عمليات الاندماج إذا كانت الشركات المعنية مدرجة في السوق المالي. وتُقدَّم طلبات الاندماج إلى مراقب عام الشركات للحصول على الموافقة النهائية (قانون الأوراق المالية الأردني بنص المادة ٢٢٨ " إذا وافق الوزير على طلب الاندماج يشكل (لجنة تقدير) يشترك في عضويتها المراقب أو من يمثله ومدققو حسابات الشركات الراغبة بالاندماج وممثل عن كل شركة وعدد مناسب من الخبراء والمختصين وتتولى اللجنة تقدير جميع موجودات الشركات الراغبة بالاندماج ومطلوباتها لبيان صافي حقوق المساهمين أو الشركاء حسب مقتضى الحال في التاريخ المحدد للدمج وعلى اللجنة تقديم تقريرها للوزير مع الميزانية الافتتاحية للشركة الناتجة عن الاندماج خلال مدة لا تزيد على تسعين يوماً من تاريخ إحالة الأمر إليها ، وللوزير تمديد هذه المدة لمدة مماثلة إذا اقتضت الضرورة ذلك وتحدد أتعاب وأجور اللجنة بقرار من الوزير وتتحملها الشركات الراغبة في الاندماج بالتساوي "[٢]

---

(١) قانون الاستثمار المصري المادة (١٩).

(٢) قانون الأوراق المالية الأردني المادة (٢٢٨).

ثانياً: الشروط الخاصة لاندماج الشركات

١. الالتزام بحقوق الدائنين

يُعَد ضمان حقوق الدائنين أحد الشروط الأساسية لاندماج الشركات في كلا البلدين. في مصر، تمنح المادة (١٣٥) من قانون الشركات الدائنين المصري الحق في الاعتراض على عملية الاندماج خلال فترة زمنية محددة إذا اعتقدوا أن حقوقهم قد تتأثر سلبًا.[١] وفي الأردن، تنص المادة (٢٢٦) على "على مجلس إدارة كل شركة من الشركات الراغبة في الاندماج تبليغ المراقب والهيئة والسوق والمركز خلال عشرة أيام من تاريخ اتخاذه قرار الاندماج.[٢]

٢. حماية حقوق الأقلية

تركز التشريعات المصرية والأردنية على حماية حقوق الأقلية من المساهمين. ففي مصر، تتيح المادة (١٣٥) للمساهمين الذين يعترضون على قرار الاندماج الحق في بيع أسهمهم بالقيمة العادلة المحددة وفقًا لتقرير التقييم " ويتم تقدير قيمة الأسهم أو الحصص بالاتفاق، أو بطريق القضاء، على أن يراعى فى ذلك القيمة الجارية لكافة أصول الشركة. ويجب أن تؤدى القيمة غير المتنازع عليها للأسهم أو الحصص المتخارج عنها إلى أصحابها قبل تمام إجراءات الاندماج ويحكم القضاء بالتعويضات لأصحاب الشأن أن كان لها مقتض. ويكون للمبالغ المحكوم بها امتياز على سائر موجودات الشركة المندمجة."[٣]

---

(١) قانون الشركات المصري المادة رقم ١٣٥تنص على(ويجوز للمساهمين الذين اعترضوا على قرار الاندماج في الجمعية أو لم يحضروا الاجتماع بعذر مقبول طلب التخارج من الشركة واسترداد قيمة أسهمهم وذلك بطلب كتابي يصل إلى الشركة خلال ثلاثين يوما من تاريخ شهر قرار الاندماج وتبين اللائحة التنفيذية الأوضاع والإجراءات الأخرى لهذا الطلب وكيفية البت فيه).

(٢) قانون الشركات الاردني المادة رقم ٢٢٦ تنص (على مجلس إدارة كل شركة من الشركات الراغبة في الاندماج تبليغ المراقب والهيئة والسوق والمركز خلال عشرة أيام من تاريخ اتخاذه قرار الاندماج ، ويوقف تداول أسهمها اعتباراً من تاريخ تبليغ ذلك القرار ويعاد تداول أسهم الشركة الناتجة عن الدمج بعد انتهاء إجراءات الاندماج وتسجيلها ، وفي حالة العدول عن الدمج يعاد تداول أسهم تلك الشركات).

(٣) قانون الشركات المصري المادة (١٣٥).

أما في الأردن، فتمنح المادة (٢٣٥) المساهمين الحق في الطعن أمام القضاء إذا اعتبروا أن عملية الاندماج غير عادلة أو تضر بمصالحهم "

وإذا لم يراع في الاندماج أي حكم من أحكام هذا القانون أو جاء مخالفاً للنظام العام فلكل ذي مصلحة رفع الدعوى لدى المحكمة للطعن في الاندماج والمطالبة ببطلانه وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ الإعلان عن الاندماج النهائي على أن يبين المدعي الأسباب التي يستند إليها في دعواه وبخاصة ما يلي:

أ . إذا تبين أن هناك عيوباً تبطل عقد الاندماج أو كان هناك نقص جوهري واضح في تقدير حقوق المساهمين.

ب . إذا كان الاندماج ينطوي على التعسف في استعمال الحق أو أن هدفه كان تحقيق مصلحة شخصية مباشرة لمجلس إدارة أي من الشركات الداخلة في الاندماج أو لأغلبية الشركاء في أي منها على حساب حقوق الأقلية.

ج . إذا قام الاندماج على التضليل والاحتيال أو ترتب على الاندماج إضرار بالدائنين.

د . إذا أدى الاندماج إلى احتكار أو سبقه احتكار وتبين أنه يلحق أضراراً بالمصلحة الاقتصادية العامة."[١]

٣. الالتزام بالمنافسة ومنع الاحتكار

تشترط القوانين المصرية أن تتم عمليات الاندماج بما لا يؤدي إلى الإخلال بقواعد المنافسة أو خلق حالة احتكارية. ويتطلب قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية المصري رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ الحصول على موافقة جهاز حماية المنافسة قبل إتمام عملية الاندماج إذا تجاوزت الحصة السوقية للشركات المندمجة نسبًا معَّينة، وذلك وفقًا للمادة (٦) من القانون.[٢]

---

(١) قانون الشركات الاردني المادة (٢٣٥).

(٢) قانون حماية المنافسة المصري المادة (٦) تنص على " يحظر الاتفاق أو التعاقد بين أشخاص متنافسة في أية سوق معنية إذا كان من شأنه إحداث أي مما يأتي :أ) رفع أو خفض أو تثبيت أسعار البيع أو الشراء للمنتجات محل التعامل .ب) اقتسام أسواق المنتجات أو تخصيصها على أساس من المناطق الجغرافية أو مراكز التوزيع أو نوعية

أما في الأردن، فينص قانون المنافسة المعدل ١٢ لسنة ٢٠٢٣ المادة (٩) على أن أي عملية اندماج أو تركز اقتصادي تؤدي إلى تحقيق أو تدعيم وضع مهيمن في السوق تتطلب الحصول على موافقة خطية من الوزير.[١]

ثالثاً: الإجراءات التنظيمية والإدارية

١. تقديم خطة الاندماج

يشترط كل من المشرعَيْن المصري والأردني إعداد خطة اندماج تفصيلية تتضمَّن جميع الجوانب المالية والإدارية والقانونية للعملية. وتُقدَّم الخطة وفق القانون المصري إلى الهيئة العامة للاستثمار لاعتمادها.[٢]

أما في القانون الأردني، فتُقدَّم الخطة إلى مراقب عام الشركات لدراستها وإصدار الموافقة اللازمة.[١]

العملاء أو السلع أو المواسم أو الفترات الزمنية .ج) التنسيق فيما يتعلق بالتقدم أو الامتناع عن الدخول في المناقصات والمزايدات والممارسات وسائر عروض التوريد .د) تقييد عمليات التصنيع أو التوزيع أو التسويق أو الحد من توزيع الخدمات أو نوعها أو حجمها أو وضع شروط أو قيود على توفيرها".

(١) قانون المنافسة الأردني المعدل ١٢ لسنة ٢٠٢٣ نصت المادة (٩) على أن أي عملية اندماج أو تركز اقتصادي تؤدي إلى تحقيق أو تدعيم وضع مهيمن في السوق تتطلب الحصول على موافقة خطية من الوزير، وذلك إذا تجاوزت الحصة السوقية الإجمالية للمؤسسات المعنية 40% من إجمالي المعاملات في السوق، أو إذا تجاوز صافي إيرادات هذه المؤسسات حدًا يحدده مجلس الوزراء. كما ألزمت المادة الجهات المعنية بالترخيص بأخذ رأي الوزير خطيًا قبل إصدار القرار النهائي حول تأثير عمليات الاندماج على المنافسة.

(٢) قانون الاستثمار المصري رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته، المادة (٢٠) نصت على:" يجوز بقرار من مجلس الوزراء منح الشركات التي تؤسس لإقامة مشروعات استراتيجية أو قومية تسهم في تحقيق التنمية أو مشروعات المشاركة بين القطاع الخاص والدولة أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام في أنشطة المرافق العامة والبنية التحتية أو الطاقة الجديدة والمتجددة أو الطرق والمواصلات أو الموانئ، موافقة واحدة على إقامة المشروع وتشغيله وإدارته بما في ذلك تراخيص البناء، وتخصيص العقارات اللازمة له، وتكون هذه الموافقة نافذة بذاتها دون حاجة إلى اتخاذ أي إجراء آخر".

كما يجوز أن تتضمن هذه الموافقة سريان أحد الحوافز الواردة بهذا القانون على المشروع أو أكثر، وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون شروط وإجراءات استخراج الموافقة.

٢. التسجيل والنشر

بعد الحصول على الموافقات اللازمة، يجب تسجيل عملية الاندماج في السجل التجاري وإعلانها للجمهور. وينص القانون المصري على ضرورة تسجيل قرار الاندماج في السجل التجاري ونشره في صحيفة يومية واسعة الانتشار.[٢]

أما في الأردن، فيلزم القانون الشركات بإتمام التسجيل لدى دائرة مراقبة الشركات ونشر إعلان الاندماج في الصحف المحلية.[٣]

---

(١) قانون الشركات الأردني وتعديلاته رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ حتى القانون ٣٠ سنة ٢٠١٨، المادة (٢٢٨) نصت على: " إذا وافق الوزير على طلب الاندماج يشكل(لجنة تقدير) يشترك في عضويتها المراقب أو من يمثله ومدققو حسابات الشركات الراغبة بالاندماج وممثل عن كل شركة وعدد مناسب من الخبراء والمختصين وتتولى اللجنة تقدير جميع موجودات الشركات الراغبة بالاندماج ومطلوباتها لبيان صافي حقوق المساهمين أو الشركاء حسب مقتضى الحال في التاريخ المحدد للدمج وعلى اللجنة تقديم تقريرها للوزير مع الميزانية الافتتاحية للشركة الناتجة عن الاندماج خلال مدة لا تزيد على تسعين يومًا من تاريخ إحالة الأمر إليها، وللوزير تمديد هذه المدة لمدة مماثلة إذا اقتضت الضرورة ذلك وتحديد أتعاب وأجور اللجنة بقرار من الوزير وتتحملها الشركات الراغبة في الاندماج".

(٢) قانون السجل التجاري المصري، المادة (٢٤).

(٣) قانون الشركات الأردني، المادة (٢٢٩) .

المطلب الثاني

إجراءات اندماج الشركات

تُعد إجراءات اندماج الشركات من المسائل القانونية الدقيقة التي تستلزم تنظيمًا محكمًا لما يترتب عليها من آثار قانونية ومالية تمس كيان الشركات وحقوق الشركاء والدائنين وسائر الأطراف المرتبطة. وتختلف تلك الإجراءات من نظام قانوني إلى آخر بحسب البيئة التشريعية والتنظيمية المعمول بها. ولذلك، يُعنى هذا المطلب ببيان الإجراءات التفصيلية التي تحكم اندماج الشركات، من خلال تقسيمه إلى فرعين:

الفرع الأول: إجراءات اندماج الشركات وفق القانون العُماني.

الفرع الثاني: إجراءات اندماج الشركات وفق القوانين المقارنة (المصري والأردني).

الفرع الاول

الإجراءات في القانون العُماني

تبدأ عملية اندماج الشركات في القانون العُماني باتخاذ مجموعة من الإجراءات الأولية التي تهدف إلى ضمان توافق الأطراف المعنية مع متطلبات القانون وإعداد الأساس القانوني للإندماج. وفقًا لنصوص قانون الشركات التجارية العُماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٩/١٨، فإن الخطوة الأولى تتمثل في إعداد خطة الاندماج بين الشركات المعنية. ويجب أن تحتوي هذه الخطة على تفاصيل دقيقة تتعلق بالشركات المندمجة، بما في ذلك أصولها وخصومها، وتحديد القيمة العادلة لكل منها وهذا وفق ما نصت عليه المادة (٣٦) من قانون الشركات العماني " يتم الاندماج بطريقة المزج باتباع الإجراءات الآتية –:تصدر كل شركة من الشركات المراد دمجها قرارا بحلها، وتأسيس الشركة الجديدة وفقا للقواعد المتطلبة بموجب هذا القانون.– يتم تقويم أصول والتزامات الشركات المراد دمجها وفقا للقواعد المعمول بها قانونا، ويتم تحويلها إلى الشركة الجديدة.– تؤسس الشركة الجديدة برأس مال لا يقل عن صافي قيمة أصول الشركات الجاري حلها، ويخصص لكل شركة مندمجة عدد من الحصص أو الأسهم يعادل حصتها أو أسهمها في رأس مال الشركة الجديدة،

وتوزع هذه الحصص أو الأسهم بين الشركاء أو المساهمين في كل شركة مندمجة بنسبة حصصهم أو أسهمهم فيها."

ويتم اعداد الخطة بموافقة مجلس الإدارة لكل شركة مشارِكة في عملية الاندماج، حيث يتوجب عليهم تقديم تقرير مفصَّل يوضح الأسباب والمبررات الاقتصادية والقانونية للاندماج. ويُعَد هذا التقرير جزءًا لا يتجزأ من الوثائق التي تُعرض لاحقًا على الجمعية العامة لكل شركة للموافقة عليها.

وبعد إعداد خطة الاندماج، يجب عرضها على الجهة المختصة باتخاذ القرار في كل شركة من الشركات الأطراف في الاندماج. ففي شركات المساهمة، يشترط القانون العُماني الحصول على موافقة الجمعية العامة غير العادية بأغلبية خاصة لا تقل عن ثلثي الأسهم الممثلة في الاجتماع. أما في شركات الأشخاص، فتُعرض الخطة على الشركاء أو مجلس إدارة الشركة، وفقًا لما ينص عليه عقد تأسيس الشركة أو نظامها الأساسي[1].

ويجب أن يُرفَق مع الدعوة للاجتماع تقرير مجلس الإدارة وخطة الاندماج، بالإضافة إلى تقرير من مدقق حسابات مستقل يقيِّم الجوانب المالية للاندماج. ويهدف هذا الإجراء إلى ضمان الشفافية وتمكين المساهمين من اتخاذ قرارات مستنيرة بناءً على معلومات دقيقة.

وعقب موافقة الجمعيات العامة للشركات المعنية، يتطلب القانون الحصول على موافقة الجهات الرقابية المختصة. في حالة الشركات المساهمة العامة، يكون لهيئة سوق المال دور رقابي لضمان الامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة. كما يجب على الشركات تقديم طلب رسمي إلى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار للحصول على الموافقة النهائية على عملية الاندماج.

---

(١) المادة رقم ٣٤ من قانون الشركات العماني تنص على: " يصدر قرار الاندماج باتفاق الشركات الراغبة في الاندماج طبقا للشروط والأوضاع المقررة لتعديل وثائق التأسيس دون اتباع إجراءات التصفية، ويجب أن يبين الاتفاق أسماء تلك الشركات وبيانات كافية عنها واسم الشركة التي سوف تنتج عن الاندماج والمعدلات التي سوف يتم على أساسها تبادل ملكية الحصص أو الأسهم وشروط تخصيصها. وفي جميع الأحوال، لا ينفذ قرار الاندماج إلا بعد الحصول على موافقة الجهة المختصة، وفقا للشكل الذي تحولت إليه الشركة وتسجيله لدى المسجل. ".

وتشمل هذه المرحلة تقديم كافة المستندات المطلوبة، بما في ذلك العقود والتقارير المالية وخطة الاندماج المعتمدة. ويتم مراجعة هذه الوثائق من قبل الجهات المختصة للتأكد من عدم وجود أي مخالفات قانونية أو مالية قد تؤثّر على حقوق الأطراف المعنية.

وبعد الحصول على الموافقات اللازمة، يتم توثيق عقد الاندماج الذي يُعَد الوثيقة القانونية الرئيسية التي تنظم العلاقة بين الشركات المندمجة ويجب أن يتضمن العقد تفاصيل دقيقة حول كيفية تنفيذ عملية الاندماج، بما في ذلك نقل الأصول والخصوم، وتوزيع الحصص أو الأسهم في الشركة الجديدة الناتجة عن الاندماج.

ويتم تسجيل العقد لدى الجهات المختصة، بما في ذلك وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، ويتم نشر إعلان رسمي في الصحف المحلية لإبلاغ الجمهور بالعملية.

وبعد توثيق العقد، تبدأ المرحلة التنفيذية لعملية الاندماج، والتي تشمل نقل الأصول والخصوم من الشركات المندمجة إلى الكيان الجديد أو الشركة المستحوذة. ويتم ذلك وفقًا للإجراءات المحددة في العقد وبالتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة لضمان الامتثال الكامل للقانون.

كما يتطلب القانون أن يتم تسوية كافة الالتزامات المالية للشركات قبل إتمام عملية النقل. ويُمنَح الدائنون حق الاعتراض خلال فترة زمنية محددة لضمان حماية حقوقهم.

وبمجرد الانتهاء من تنفيذ عملية الاندماج، تُعَد الشركة الجديدة أو المستحوذة الخَلَف القانوني والمالي للشركات المندمجة. ويتم شطب الشركات التي اندمجت من السجل التجاري، ويتم تعديل السجل التجاري للشركة الناتجة عن الاندماج لتعكس الوضع الجديد. كما تُعَد كافة الحقوق والالتزامات السابقة للشركات المندمجة منقولة تلقائيًا إلى الشركة الجديدة.[١]

(١) مرسوم سلطاني رقم ٢٠١٩/١٨ بإصدار قانون الشركات التجارية،https://qanoon.om

الفرع الثاني

الإجراءات في القوانين المقارنة

أولاً: الإجراءات في القانون المصري

يُعَدُّ اندماج الشركات من العمليات القانونية التي تتطلب إجراءات دقيقة ومنظمة وفقًا لما نص عليه قانون الشركات المصري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية. وتبدأ هذه الإجراءات بإعداد مشروع الاندماج الذي يتضمَّن تحديد الأطراف المشارِكة، وأهداف الاندماج، وشروطه، وآثاره القانونية والمالية. ويجب أن يتم إعداد هذا المشروع بموافقة مجالس إدارة الشركات المعنية، ويُعرض لاحقًا على الجمعيات العامة غير العادية لكل شركة للموافقة عليه بأغلبية خاصة.

ووفقًا للمادة (١٣٠) من قانون الشركات المصري" يجوز بقرار من الوزير المختص الترخيص لشركات المساهمة وشركات التوصية بنوعيها، والشركات ذات المسؤولية المحدودة، وشركات الشخص الواحد، وشركات التضامن، سواء كانت مصرية أو أجنبية تزاول نشاطها الرئيسي في مصر، بالاندماج في شركات مساهمة مصرية أو مع هذه الشركات وتكوين شركة مصرية جديد. وتُعتبر في حكم الشركات المندمجة، في تطبيق أحكام هذا القانون، فروع ووكالات ومنشآت الشركات. وتحدد اللائحة التنفيذية كيفية تقييم أصول الشركات الراغبة في الاندماج، وإجراءات وأوضاع وشروط الاندماج."[١]، يجب أن يتضمن مشروع الاندماج تقريرًا ماليًا مُعتمدًا من مراقب حسابات مُرخص له، يوضح القيمة العادلة لأصول والتزامات الشركات المعنية. وفيما يتعلق بالتشريع المصري، لا يتضمن قانون الشركات نصًا صريحًا يوجب نشر مشروع الاندماج في صحيفة يومية أو تحديد مدة للاعتراض من قبل المساهمين أو الدائنين، إلا أن بعض المتطلبات المرتبطة بإخطار جهاز حماية المنافسة، وفقًا لقانون حماية المنافسة رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥، قد تستلزم تقديم بيانات مسبقة عن الاندماج، وفتح المجال أمام الجهة المختصة لدراسة أثره على السوق، خلال مدة قد تصل إلى ثلاثين يومًا، وفقًا للقرارات التنفيذية الصادرة عن الجهاز.

---

(١) قانون الشركات المصري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية.

نصّت المادة (١٣٥) من قانون الشركات المصري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أنه يجوز للمساهمين المعترضين على قرار الاندماج، أو الذين لم يحضروا الجمعية بعذر مقبول، طلب التخارج من الشركة واسترداد قيمة أسهمهم خلال ثلاثين يومًا من تاريخ نشر قرار الاندماج. ويُقدَّر ثمن هذه الأسهم أو الحصص إما بالاتفاق أو عن طريق القضاء، مع مراعاة القيمة الجارية لأصول الشركة. ويُشترط أداء القيمة غير المتنازع عليها قبل إتمام إجراءات الاندماج، وتُمنح هذه المبالغ امتيازًا على موجودات الشركة، مع أحقية أصحابها في المطالبة بالتعويض إن اقتضى الحال.

وعلاوة على ذلك، ينص القانون المصري على ضرورة تسجيل عملية الاندماج في السجل التجاري للشركات المعنية بعد الحصول على الموافقات الرسمية كافة. ويترتب على هذا التسجيل إتمام عملية الاندماج قانونيًا، حيث تُنقَل جميع الحقوق والالتزامات من الشركات المندمجة إلى الشركة الجديدة أو الشركة الدامجة.

ثانيًا: الإجراءات في القانون الأردني

على غرار القانون المصري، يتضمَّن قانون الشركات الأردني رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ إجراءات تفصيلية لعملية اندماج الشركات. تبدأ هذه الإجراءات بإعداد اتفاقية الاندماج بين الشركات المعنية، والتي يجب أن تشمل جميع التفاصيل المتعلقة بالعملية، مثل أهدافها وشروطها وآثارها. ويتم إعداد هذه الاتفاقية بموافقة مجالس الإدارة للشركات المشاركة في الاندماج.

وذكرت المادة (٢٢٥) من قانون الشركات الأردني على ان يقدم طلب الاندماج للمراقب مرفقاً بالبيانات والوثائق المشار إليها.

وبعد الحصول على موافقة الهيئات العامة للشركات، تُقدَّم طلبات إلى هيئة الأوراق المالية الأردنية وإلى دائرة مراقبة الشركات للحصول على الموافقات اللازمة. ويُشتَرط تقديم مستندات تثبت موافقة الهيئات العامة وتقارير التقييم المالي لضمان سلامة العملية.

كما يشترط القانون الأردني الإعلان عن اتفاقية الاندماج في صحيفتين يوميتين محليتين لإتاحة الفرصة لأصحاب المصالح من المساهمين والدائنين لتقديم اعتراضاتهم خلال فترة لا تتجاوز

ثلاثين يومًا من تاريخ الإعلان. وإذا لم تُقدَّم اعتراضات خلال هذه الفترة أو إذا تم تسويتها، تُعَد الاتفاقية نافذة.[1]

وبعد استيفاء جميع الإجراءات والموافقات، تُسجَّل عملية الاندماج في السجل التجاري لدائرة مراقبة الشركات. وبهذا التسجيل، تُنقَل جميع الحقوق والالتزامات إلى الشركة الجديدة أو الشركة الدامجة، وتُعَد الشركات المندمجة مُنحلة قانونيًا.

ثالثًا: مقارنة بين الإجراءات في القوانين

عند مقارنة الإجراءات بين القانون المصري والقانون الأردني، نجد أن كلا النظامين يشتركان في العديد من النقاط الأساسية، مثل ضرورة إعداد مشروع أو اتفاقية اندماج تتضمَّن التفاصيل الكاملة للعملية، والحصول على موافقة الجمعيات العامة غير العادية للشركات المشارِكة، والإعلان عن العملية لإتاحة الفرصة للاعتراضات.

ومع ذلك، هناك بعض الاختلافات الجوهرية بين النظامَيْن؛ ففي القانون المصري يتم تقديم طلبات الموافقة النهائية إلى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، بينما يتم تقديمها في الأردن إلى هيئة الأوراق المالية ودائرة مراقبة الشركات. كما تختلف الفترات الزمنية الممنوحة للاعتراضات بين النظامَيْن؛ حيث يمنح القانون المصري "شهرًا كاملاً" للاعتراضات، وهو يعني فترة زمنية تبدأ من تاريخ معين (مثل تاريخ الإعلان أو القرار) وتمتد حتى نفس التاريخ في الشهر التالي. وبالتالي، قد تكون هذه الفترة أطول أو أقصر من ٣٠ يومًا حسب عدد الأيام في الشهر المعني. أما في القانون الأردني، فيتم منح "٣٠ يومًا فقط" للاعتراض، مما يعني فترة زمنية ثابتة ومحددة من تاريخ معين دون أن تتأثر بعدد الأيام في الشهر، وبالتالي تكون دائمًا ٣٠ يومًا بغض النظر عن الشهر.

علاوة على ذلك، يُلاحظ أن القانون المصري يتطلب إعداد تقرير مالي مُفصَّل عن القيمة العادلة للأصول والالتزامات كجزء من مشروع الاندماج نفسه، بينما ينص القانون الأردني على تقديم هذا التقرير كملحق لاتفاقية الاندماج.

ويمكن القول إن الإجراءات المتعلقة باندماج الشركات في كل من القانون المصري والقانون الأردني تهدف إلى تحقيق التوازن بين تسهيل عمليات الاندماج وضمان حماية حقوق المساهمين

---

(١) قانون الشركات الأردني رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته.

والدائنين وأصحاب المصالح الآخرين. ورغم التشابه الكبير بين النظامَيْن، فإن الفروق الدقيقة تعكس خصوصية البيئة القانونية والاقتصادية لكل بلد.

وفي القانون العماني، يخضع اندماج الشركات لقانون الشركات التجارية (المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٩/١٨)، والذي يجيز عمليتي الاندماج بطريق الضم أو المزج، شريطة موافقة الجمعيات العامة، وإعداد تقرير تقويم أصول موثّق من مكتب مرخّص. وهذا النص يُشترط نشر قرار الاندماج في صحيفة محلية خلال ١٥ يومًا من صدوره، وتسجيله في السجل التجاري، ويتوقف نفاذه لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ النشر، تمنح خلالها الدائنين مهلة للاعتراض لدى المسجل. إذا لم تُحل الاعتراضات، يُتاح للدائن رفع دعوى خلال ١٥ يومًا لاحقًا؛ وعند انقضاء هذه الفترة دون اعتراضات أو استمرّت الاعتراضات دون تسوية، يُنفّذ الاندماج رسميًا.

الفصل الثاني

آثار اندماج الشركات

تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على آثار اندماج الشركات من خلال تناول الجوانب الإيجابية للشركات وعلى الغير لهذه العملية. فمن جهة أولى يمكن للاندماج أن يسهم في تعزيز المركز المالي للشركات وتحسين قدرتها التنافسية، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وهو ما يعكس دور القوانين في دعم هذه الفوائد. ومن جهة أخرى، قد ينطوي الاندماج على تحديات قانونية، مثل تأثيره على حقوق العمال والدائنين، بالإضافة إلى المخاطر المرتبطة بالاحتكار وتقييد المنافسة.

وينقسم هذا الفصل إلى مبحثَيْن رئيسيَّيْن. يتناول المبحث الأول الآثار الإيجابية لاندماج الشركات، حيث سيتم تحليل كيفية تعزيز المركز المالي للشركات المندمجة وتحسين قدرتها التنافسية، مع التركيز على الأُطر القانونية المنظِّمة لهذه الآثار في القانون العُماني والقوانين المقارنة مثل القانونَيْن المصري والأردني. أما المبحث الثاني فيركز على آثار اندماج الشركات على الغير، بما في ذلك تأثيره على حقوق العمال والدائنين والمخاطر المرتبطة بالاحتكار، مع دراسة الأبعاد القانونية لهذه التحديات على الشركات المندمجة والسوق بشكل عام.

من خلال هذا الفصل، يسعى الباحث إلى تقديم تحليل قانوني متوازن وشامل يبرز دور التشريعات في إدارة عملية الاندماج بما يحقق التنمية الاقتصادية ويحمي الحقوق والمصالح المختلفة.

المبحث الأول

الآثار الإيجابية لاندماج الشركات

يُنظَر إلى الاندماج كوسيلة فعَّالة لتحسين الأداء المؤسسي وزيادة الكفاءة التشغيلية من خلال تقليل التكاليف، وتعزيز الموارد، وتوسيع الحصة السوقية. كما يسهم في خلق كيانات اقتصادية قوية قادرة على مواجهة تحديات السوق العالمية، بما في ذلك المنافسة الشديدة والتغيُّرات التكنولوجية السريعة. ومن هذا المنطلق، أصبح الاندماج خيارًا استراتيجيًّا تلجأ إليه الشركات لتأمين استدامتها وتحقيق أهدافها طويلة الأجل.

وسيتم تسليط الضوء في هذا المبحث، على الآثار الإيجابية التي يمكن أن تنجم عن اندماج الشركات، مع التركيز على الجوانب الاقتصادية والتنظيمية التي تسهم في تحسين الأداء العام للشركات المندمجة. كما سيتم تحليل كيف يمكن لهذا النوع من العمليات أن يسهم في تعزيز الابتكار، تحقيق الاستقرار المالي، وخلق فرص جديدة للنمو والتنمية.

لذلك، يُركِّز هذا المبحث على دراسة الآثار الإيجابية لاندماج الشركات من خلال تناول تعزيز المركز المالي لشركات المندمجة (مطلب أول)، إلى جانب تسليط الضوء على تحسين القدرة التنافسية للشركات (مطلب ثان).

المطلب الاول

تعزيز المركز المالي للشركات المندمجة

لتوضيح أثر اندماج الشركات في تعزيز المركز المالي للشركات المندمجة، يتم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، يتناول كل فرع الجوانب المتعلقة بهذا الأثر:

الفرع الأول: الأثر في تعزيز المركز المالي وفق القانون العُماني

الفرع الثاني: الأثر في تعزيز المركز المالي وفق القوانين المقارنة (المصري والأردني)

الفرع الاول

الأثر في القانون العُماني

يُعَّرف اندماج الشركات في القانون العُماني بأنه عملية قانونية يتم بموجبها دمج شركتين أو أكثر لتشكيل كيان واحد جديد أو لضم شركة إلى أخرى قائمة. وقد نظم قانون الشركات التجارية العُماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٩/١٨ هذه العملية في إطار دقيق يهدف إلى حماية المصالح المختلفة المرتبطة بها.

ووفقاً للمادة (٣٤) من قانون الشركات التجارية[١]، يُشتَرط لإتمام عملية الاندماج إعداد عقد اندماج يُحدَّد فيه كافة التفاصيل المتعلقة بالعملية، بما في ذلك حقوق المساهمين، التزامات الشركات المندمجة، وتوزيع رأس المال. كما يتطلب القانون موافقة الجمعية العامة غير العادية لشركات الأموال، مما يعكس حرص المشرّع على ضمان الشفافية والموافقة الجماعية.

يترتب على اندماج الشركات من الناحية المالية إعادة هيكلة شاملة لمكونات المركز المالي، بما يشمل الأصول والخصوم، الأمر الذي يستدعي إعادة تنظيم الحسابات وتقييم الالتزامات بشكل دقيق. وفي هذا السياق، أوجب القانون العماني على الشركات التي تنخرط في عملية الاندماج إعداد

---

(١) يصدر قرار الاندماج باتفاق الشركات الراغبة في الاندماج طبقا للشروط والأوضاع المقررة لتعديل وثائق التأسيس دون اتباع إجراءات التصفية، ويجب أن يبين الاتفاق أسماء تلك الشركات وبيانات كافية عنها واسم الشركة التي سوف تنتج عن الاندماج والمعدلات التي سوف يتم على أساسها تبادل ملكية الحصص أو الأسهم وشروط تخصيصها.وفي جميع الأحوال، لا ينفذ قرار الاندماج إلا بعد الحصول على موافقة الجهة المختصة، وفقا للشكل الذي تحولت إليه الشركة وتسجيله لدى المسجل.

ميزانية موحدة تعكس الوضع المالي للكيان الجديد، وفقًا لما نصّت عليه المادة (٢١) من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات التجارية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٢٠٢١/١٤٦، والتي ألزمت الشركات بتقديم تقرير تقويم شامل لأصول وخصوم الشركات محل الاندماج، وذلك كشرط للموافقة على تنفيذ العملية. وتعد هذه الميزانية الموحدة أداة محورية في تحديد القيمة الفعلية للشركة الناتجة عن الاندماج، بما يضمن العدالة في توزيع الحقوق والمراكز القانونية بين المساهمين والدائنين وسائر أصحاب المصالح، ويعزز من الشفافية والثقة في سلامة البيانات المالية للكيان الجديد.

ومن أبرز الآثار الإيجابية لاندماج الشركات ما يترتب عليه من تعزيز للقوة المالية للشركة الناتجة عن الاندماج؛ إذ إن اندماج شركتين يؤدي بطبيعته إلى زيادة رأس المال وتوسيع قاعدة الأصول، مما يُعزز من قدرة الشركة على الاستثمار والتوسع في أنشطتها. وقد نظم القانون العماني هذا الأثر المالي بشكل واضح من خلال المادة (٣٥) من لائحته التنفيذية، التي نصت على ضرورة قيام الشركة الدامجة بزيادة رأس مالها وفقًا لنتيجة تقويم أصول الشركة المندمجة، وتوزيع تلك الزيادة على الشركاء أو المساهمين في الشركة المندمجة بنسبة حصصهم. ويُعد هذا التنظيم دلالة على أن الاندماج لا يقتصر فقط على الدمج القانوني للشخصيات الاعتبارية، بل يمتد ليشمل إعادة بناء الهيكل المالي بما يحقق الاستفادة القصوى من الموارد المجمعة، ويدعم المركز المالي للكيان الناتج عن الاندماج.

كما ينص القانون العُماني على ضرورة تحقيق توزيع عادل للحقوق بين المساهمين في الشركات المندمجة، وذلك من خلال تقييم دقيق للأصول والخصوم وفقًا للمادة (٣٥) من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات التجارية، التي تشترط أن تقوم الشركة الدامجة بزيادة رأس مالها بما يعكس نتيجة تقويم أصول الشركة المندمجة، على أن تُوزع هذه الزيادة على الشركاء أو المساهمين في الشركة المندمجة بنسبة حصصهم فيها، مما يضمن احترام الحقوق المالية لكل طرف ويعكس المساواة والعدالة في عملية الاندماج.

ويضاف إلى ذلك أحد الجوانب المهمة التي تناولها القانون العُماني هو انتقال الالتزامات المالية من الشركات المندمجة إلى الكيان الجديد؛ فقد نصت المادة (٣٨)[١]على أن الشركة الناتجة

---

(١) إذا لم تقدم أي اعتراضات خلال فترة الإعلان اعتبر قرار الاندماج نهائيا، وتحل الشركة الدامجة أو الشركة الجديدة – حسب الأحوال – محل الشركات المندمجة في جميع حقوقها والتزاماتها اعتبارا من تاريخ تسجيل بيانات

عن الاندماج تتحمَّل كافة التزامات الشركات السابقة، مما يضمن حماية حقوق الدائنين وعدم الإضرار بمصالحهم.

ويُولي القانون العُماني أهمية خاصة لحماية حقوق المساهمين والدائنين أثناء وبعد عملية الاندماج؛ ففيما يتعلق بالمساهمين، يضمن القانون لهم الحق في الاطلاع على كافة تفاصيل عملية الاندماج والمشاركة في اتخاذ القرار من خلال الجمعية العامة غير العادية. أما بالنسبة للدائنين فقد نصت المادة (٣٧) على حقهم في الاعتراض على عملية الاندماج إذا ما رأوا أنها قد تؤثر سلبًا على مصالحهم.

ولضمان سير عملية الاندماج وفقًا للإطار القانوني، يُلزِم القانون العُماني الشركات بالحصول على موافقة الجهات المختصة، مثل وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار. كما تُشرف هذه الجهات على إعداد تقارير مالية وقانونية تُبرز التأثيرات المحتملة للاندماج على المركز المالي للشركات.[١]

وعلى الرغم من التنظيم الدقيق الذي وضعه القانون العُماني لعملية اندماج الشركات، فإن هناك بعض التحديات التي قد تواجه الشركات أثناء تنفيذ هذه العملية. ومن أبرز هذه التحديات:

-صعوبة تقييم الأصول :

فقد يكون من الصعب الوصول إلى تقييم دقيق للأصول والخصوم، خاصة إذا كانت الشركات المندمجة تختلف في طبيعة أنشطتها أو تمتلك أصولًا غير ملموسة.

-التعامل مع الالتزامات القانونية السابقة :

قد تواجه الشركة الناتجة عن الاندماج تحديات قانونية تتعلق بالالتزامات السابقة للشركات المندمجة، مثل النزاعات القضائية أو الديون المتعثرة.

الشركات في سجلات الشركة الدامجة في حال الاندماج بطريقة الضم، أو اعتبارا من تسجيل الشركة الجديدة لدى المسجل في حالة الاندماج بطريقة المزج، وذلك في حدود ما اتفق عليه في عقد الاندماج مع عدم الإخلال بحقوق الدائنين.

(١) قانون الشركات التجارية العماني رقم (١٨) لسنة ٢٠١٩.

-تحقيق التوازن بين المصالح المختلفة :

يتطلب الاندماج تحقيق توازن دقيق بين مصالح المساهمين والدائنين والموظفين، وهو ما قد يكون تحديًا كبيرًا في بعض الحالات.

في النهاية، يمكن القول إن اندماج الشركات يمثل أداة فعَّالة لتعزيز المركز المالي للشركات المندمجة وتحقيق النمو الاقتصادي. وقد وضع القانون العُماني إطارًا قانونيًا متكاملاً يهدف إلى تنظيم هذه العملية وضمان تحقيق العدالة بين الأطراف المعنية. ومع ذلك، فإن نجاح عملية الاندماج يتطلب الالتزام الكامل بالقوانين واللوائح المعمول بها، بالإضافة إلى التخطيط الدقيق وإدارة المخاطر المحتملة.

الفرع الثاني

الأثر في القوانين المقارنة

يُعَد اندماج الشركات من أبرز الوسائل التي تلجأ إليها الشركات لتعزيز مراكزها المالية وتحقيق مزايا تنافسية في الأسواق. ومع ذلك، فإن هذا الإجراء ينطوي على آثار قانونية متعددة تختلف باختلاف التشريعات الوطنية. في هذا السياق، يُلقي هذا الفرع الضوء على الأثر القانوني لاندماج الشركات في التشريعَيْن الأردني والمصري، مع التركيز على القواعد المنظِّمة والإجراءات القانونية المرتبطة بهما.

أولاً: الإطار القانوني لاندماج الشركات في القانون المصري

يخضع اندماج الشركات في القانون المصري إلى منظومة قانونية تتكامل بين قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وقانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥، إضافة إلى اللوائح التنفيذية الصادرة عن الجهات التنظيمية المختصة. حيث يُلزم قانون الشركات الحصول على موافقة الجمعية العامة غير العادية لكل شركة مشاركة في الاندماج، ويشترط كذلك إعداد تقرير يوضح الأثر المالي للاندماج، بينما يفرض قانون حماية المنافسة آليات إخطار مسبقة تتيح للجهاز المختص دراسة تأثير الاندماج على السوق، بهدف منع الاحتكار وتعزيز المنافسة العادلة. كما تنص اللوائح التنفيذية على ضرورة تقديم تقارير تقويم أصول من خبراء ماليين مستقلين لضمان شفافية العملية وعدالة توزيع الحقوق بين المساهمين والدائنين. ويأتي هذا الإطار القانوني

لضمان تحقيق التوازن بين تسهيل عمليات الاندماج بما يخدم التنمية الاقتصادية وحماية مصالح الأطراف ذات العلاقة .

ثانياً: الإطار القانوني لاندماج الشركات في القانون الأردني.

ينظم قانون الشركات الأردني رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته عمليات اندماج الشركات، حيث خصَّص لها الفصل الحادي عشر من القانون. وفقًا للمادة (٢٢٢) من القانون[١].

ويُسهم الاندماج في تحسين المركز المالي للشركات المندمجة من خلال زيادة رأس المال، وتوسيع قاعدة الأصول، وتحقيق وفورات الحجم الكبير. وبموجب المادة (٢٣٨)[٢]من قانون الشركات الأردني، فإن الشركة الناتجة عن الاندماج تتحمَّل جميع الالتزامات المالية والقانونية للشركات المندمجة، مما يضمن استمرارية الالتزامات تجاه الدائنين والمساهمين.

ويشترط القانون الأردني حماية حقوق الدائنين والمساهمين خلال عملية الاندماج. ووفقًا للمادة (٢٣٤)[٣]، أن يتم الإعلان عن خطة الاندماج في الصحف اليومية لإتاحة الفرصة للدائنين

---

(١) قانون الشركات الأردني رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته المادة (٢٢٢) تنص على: "يُعرَّف الاندماج بأنه "اتحاد شركتين أو أكثر لتكوين شركة جديدة أو انضمام شركة إلى أخرى قائمة". ويُشترط لتحقيق الاندماج في الأردن الالتزام بالإجراءات القانونية المنصوص عليها، والتي تشمل إعداد خطة اندماج مفصلة، والحصول على موافقة الهيئة العامة لكل شركة معنية، فضلًا عن تصديق الجهات الرقابية المختصة".

(٢) تنتقل جميع حقوق والتزامات الشركات المندمجة إلى الشركة الدامجة أو الشركة الناتجة عن الاندماج حكماً بعد انتهاء إجراءات الدمج وتسجيل الشركة وفقاً لأحكام هذا القانون، وتعتبر الشركة الدامجة أو الناتجة عن الاندماج خلفاً قانونياً للشركات المندمجة وتحل محلها في جميع حقوقها والتزاماتها.

(٣) أ. يجوز لحملة أسناد القرض ودائني الشركات المندمجة أو الدامجة ولكل ذي مصلحة من المساهمين أو الشركاء الاعتراض إلى الوزير خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان في الصحف المحلية بمقتضى أحكام المادة (٢٣١) على أن يبين المعترض موضوع اعتراضه والأسباب التي يستند إليها والأضرار التي يدعي أن الاندماج قد ألحقها به على وجه التحديد.

ب . يحيل الوزير الاعتراضات إلى المراقب للبت فيها وإذا لم يتمكن من تسويتها لأي سبب من الأسباب خلال ثلاثين يوماً من إحالتها إليه يحق للمعترض اللجوء إلى المحكمة، ولا توقف هذه الاعتراضات أو الدعوى التي تقام لدى المحكمة قرار الاندماج.

للاعتراض إذا رأوا أن حقوقهم قد تتأثر سلبًا. كما يُلزم القانون الشركات بتقديم تقارير مالية مدققة تعكس الوضع المالي للشركات المندمجة قبل وبعد عملية الاندماج.

ثالثاً: مقارنة بين التشريعين الأردني والمصري

عند مقارنة الأثر القانوني لاندماج الشركات بين التشريعَيْن الأردني والمصري، نجد أن هناك تشابهًا كبيرًا في الإطار العام والإجراءات القانونية؛ فكلا التشريعَيْن يشددان على حماية حقوق الدائنين والمساهمين وضمان الشفافية والعدالة في تقييم الأصول. ومع ذلك، يبرز الاختلاف في بعض التفاصيل الإجرائية.

فيما يخص عملية الاندماج، يختلف القانون الأردني عن نظيره المصري في بعض الجوانب الإجرائية. ففي الأردن، يُشتَرط الإعلان عن خطة الاندماج في الصحف اليومية فقط، بينما في مصر يتم الإعلان في الجريدة الرسمية والصحف اليومية لضمان نشر المعلومات بشكل أوسع. بالنسبة لتقييم الأصول، لا يُشتَرط القانون الأردني الاستعانة بخبير مالي مستقل، في حين يُلزِم القانون المصري بتعيين خبير مالي مستقل لضمان العدالة والشفافية في عملية التقييم. كما يختلف قانون الاعتراض بين البلدين؛ حيث يمنح القانون الأردني فترة محددة للاعتراض دون تحديد تفصيلي للآليات، بينما يحدِّد القانون المصري مدة زمنية واضحة ومحددة للاعتراض، ويشترط تقديم الاعتراض كتابةً لضمان وضوح الإجراءات.

المطلب الثاني

تحسين القدرة التنافسية للشركات

تُعد القدرة التنافسية من أبرز العوامل الحيوية التي تحدد نجاح الشركات واستمراريتها في بيئة الأعمال المتغيرة والمتسارعة، ولا سيما في ظل تحديات العولمة وتزايد المنافسة على المستويين المحلي والدولي. ومن هذا المنطلق، يحظى اندماج الشركات بأهمية خاصة كأحد الأدوات الفعالة التي تسهم في تعزيز هذه القدرة من خلال توحيد الموارد والإمكانات والخبرات، مما يمكن الكيانات الجديدة من تحسين موقعها التنافسي وتحقيق ميزة نسبية في الأسواق.قسم الباحث هذا المطلب إلى فرعين، يتناول كل فرع الجوانب المتعلقة بهذا الأثر:

الفرع الأول: الأثر على السوق المحلي

الفرع الثاني: الأثر على السوق الدولي

الفرع الأول

الأثر على السوق المحلي

يُعَد اندماج الشركات من الظواهر الاقتصادية والقانونية التي تحمل تأثيرات متعددة على السوق المحلي، حيث يهدف هذا الإجراء إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية للشركات المندمجة، وزيادة قدرتها التنافسية، وتحقيق مكاسب اقتصادية متنوعة. ومع ذلك، فإن اندماج الشركات قد يترك آثارًا مباشرة وغير مباشرة على السوق المحلي، تشمل المنافسة، الأسعار، الجودة، وتوزيع الموارد. وفي هذا السياق، سنناقش الأثر الذي يتركه اندماج الشركات على السوق المحلي من خلال تحليل الجوانب الاقتصادية والقانونية ذات الصلة.

أولاً: تأثير اندماج الشركات على المنافسة في السوق المحلي

تُعَد المنافسة عنصرًا أساسيًا في تحقيق التوازن الاقتصادي داخل السوق المحلي، حيث تعمل على تحفيز الشركات لتقديم منتجات وخدمات ذات جودة عالية وبأسعار تنافسية. ومع ذلك، فإن اندماج الشركات قد يؤدي إلى تغييرات جذرية في هيكل السوق ومستوى المنافسة فيه. فعندما تندمج شركتان كبيرتان تعملان في القطاع نفسه فقد يؤدي ذلك إلى تقليل عدد المنافسين في السوق، مما

يمنح الكيان الجديد قوة سوقية أكبر تمكِّنه من التأثير على الأسعار والسيطرة على حصة كبيرة من السوق.[١]

ثانيًا: تأثير اندماج الشركات على الأسعار والجودة

من الجوانب المهمة التي تتأثر باندماج الشركات في السوق المحلي هو تأثيره على الأسعار والجودة؛ ففي بعض الحالات يمكن أن يؤدي الاندماج إلى خفض التكاليف التشغيلية نتيجة لتحقيق وفورات الحجم الكبير (Economies of Scale) ، مما يُمكِّن الشركات من تقديم منتجاتها بأسعار أقل للمستهلكين. ومع ذلك، إذا أدَّى الاندماج إلى تقليل المنافسة بشكل كبير، فقد تستغل الشركة المندمجة قوتها السوقية لزيادة الأسعار أو تقليل جودة المنتجات.

وفقًا لدراسة أجراها معهد بروكينغز (Brookings Institution) ، فإن تأثير اندماج الشركات على الأسعار يعتمد بشكل كبير على طبيعة السوق وهيكل الصناعة. ففي الأسواق التي تتميز بمستوى عالٍ من التنافسية قبل الاندماج، قد يكون التأثير الإيجابي أكبر من السلبي. أما في الأسواق التي تعاني أصلًا من ضعف المنافسة، فقد يؤدي الاندماج إلى تفاقم المشكلة وزيادة الأعباء على المستهلكين. [٢]

ثالثًا: تأثير اندماج الشركات على توزيع الموارد

قد يؤثر اندماج الشركات على توزيع الموارد داخل السوق المحلي؛ فعندما تندمج شركتان كبيرتان، قد يتم إعادة تخصيص الموارد البشرية والمادية لتحقيق الكفاءة التشغيلية. وعلى الرغم من أن هذا قد يُحسِّن أداء الشركة المندمجة ويزيد من إنتاجيتها، فإنه قد يؤدي أيضًا إلى تسريح عدد كبير من الموظفين وإغلاق بعض الفروع أو الأقسام غير المربحة.

---

(١) على سبيل المثال، يشير تقرير صادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) إلى أن اندماج الشركات الكبرى غالبًا ما يؤدي إلى زيادة تركيز السوق وتقليل عدد اللاعبين فيه، مما قد يضر بالمنافسة ويؤدي إلى احتكار جزئي أو كلي ومن الناحية القانونية، تُعَد هذه المسألة تحديًا كبيرًا للهيئات التنظيمية التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين تعزيز الكفاءة الاقتصادية ومنع الممارسات الاحتكارية.

(٢) معهد بروكينغز (Brookings Institution). (2020). *The Economic Effects of Mergers*.

ومن جهة أخرى، يشير بعض الباحثين إلى أن اندماج الشركات قد يساهم في تحسين توزيع الموارد على المدى الطويل من خلال توجيهها نحو الأنشطة الأكثر إنتاجية وربحية. ومع ذلك، فإن هذا الأثر يعتمد بشكل كبير على السياسات الحكومية والتنظيمية التي تهدف إلى حماية حقوق العاملين وضمان استقرار السوق المحلي.

رابعًا: القوانين المنظِّمة لاندماج الشركات وتأثيرها على السوق المحلي

تؤدي القوانين والتشريعات دورًا محوريًا في تنظيم عمليات اندماج الشركات والتخفيف من آثارها السلبية على السوق المحلي؛ ففي معظم الدول، تُخضَع عمليات الاندماج لمراجعة دقيقة من قِبل الهيئات التنظيمية مثل هيئات مكافحة الاحتكار وحماية المستهلك. وتهدف هذه المراجعات إلى تقييم تأثير الاندماج على المنافسة وضمان عدم استغلال القوة السوقية الجديدة للإضرار بالمستهلكين أو الشركات الصغيرة.[١]

خامسًا: أثر اندماج الشركات على بيئة الأعمال المحلية

لا يقتصر تأثير اندماج الشركات على المنافسة والأسعار فقط، بل يمتد أيضًا إلى بيئة الأعمال المحلية؛ فعندما تندمج شركتان كبيرتان قد يؤدي ذلك إلى تعزيز الثقة في الاقتصاد المحلي وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. ومن جهة أخرى قد يؤدي تقليل عدد اللاعبين في السوق إلى زيادة صعوبة دخول شركات جديدة إليه، مما قد يحد من الابتكار والتنوع.

وفقًا لتقرير صادر عن البنك الدولي(World Bank) ، فإن نجاح عمليات اندماج الشركات في تعزيز بيئة الأعمال المحلية يعتمد بشكل كبير على مدى شفافية العملية ومدى توافقها مع القوانين المحلية والدولية. [٢]ولذلك، فإن تحقيق التوازن بين تعزيز الكفاءة الاقتصادية وحماية بيئة الأعمال يُعَد أمرًا بالغ الأهمية.

---

(١) على سبيل المثال، ينص قانون المنافسة في الاتحاد الأوروبي على ضرورة مراجعة جميع عمليات الاندماج التي تتجاوز قيمة معيَّنة للتأكد من أنها لا تؤدي إلى تقليل المنافسة بشكل غير مبرر وبالمثل، تُلزِم القوانين في العديد من الدول الشركات بتقديم تقارير مفصلة عن آثار الاندماج المقترح لضمان الشفافية وحماية المصالح العامة.

(٢) البنك الدولي (World Bank). (2021). *Mergers and Economic Development*.

وفي الختام، يمكن القول إن اندماج الشركات يترك أثرًا معقدًا ومتعدد الجوانب على السوق المحلي؛ فمن ناحية يمكن أن يسهم الاندماج في تحسين الكفاءة التشغيلية وتعزيز القدرة التنافسية للشركات المندمجة، ومن ناحية أخرى، قد يؤدي إلى تقليل المنافسة وزيادة التركيز السوقي، مما قد يضر بالمستهلكين والشركات الصغيرة. ولضمان تحقيق الفوائد المرجوة من عمليات الاندماج والحد من آثارها السلبية، يجب أن تكون هذه العمليات خاضعة لإطار قانوني وتنظيمي صارم يتَّسم بالشفافية والعدالة.

الفرع الثاني

الأثر على السوق الدولي

تُعَد عمليات اندماج الشركات من أبرز الظواهر الاقتصادية التي شهدتها الأسواق العالمية في العقود الأخيرة، فمع تعاظم العولمة وتطور الأسواق الدولية، أصبح لاندماج الشركات دورٌ محوري في تعزيز القدرة التنافسية للشركات، لا سيما في السوق الدولي. ويُركز هذا الفرع على تحليل تأثير اندماج الشركات على السوق الدولي من خلال استعراض الأبعاد الاقتصادية والقانونية والتنظيمية لهذه الظاهرة.

أولًا: تعزيز الحصة السوقية الدولية

يُعَد تعزيز الحصة السوقية أحد أبرز الأهداف التي تسعى الشركات إلى تحقيقها من خلال الاندماج؛ فعندما تندمج شركتان تعملان في أسواق مختلفة، تُتاح لهما فرصة الوصول إلى أسواق جديدة وزيادة قاعدة عملائهما على المستوى الدولي. وهو ما يعزز من قدرتهما على المنافسة مع شركات أخرى تعمل في المجال نفسه، سواء كانت شركات محلية أو متعددة الجنسيات. [1]

---

(١) على سبيل المثال، اندماج شركتَي "ديل" و" إي إم سي" في قطاع التكنولوجيا عام ٢٠١٦ مكَّن الكيان الجديد من توسيع نطاق خدماته ومنتجاته في الأسواق العالمية، ما أدى إلى تعزيز قدرته التنافسية بشكل كبير. Smith, J. (2018). *Corporate Mergers and Global Markets*. New York: Oxford University Press.
على سبيل المثال، ينص قانون المنافسة في الاتحاد الأوروبي على ضرورة مراجعة جميع عمليات الاندماج التي تتجاوز قيمة معينة للتأكد من أنها لا تؤدي إلى تقليل المنافسة بشكل غير مبرر وبالمثل، تُلزم القوانين في العديد من الدول الشركات بتقديم تقارير مفصلة عن آثار الاندماج المقترح لضمان الشفافية وحماية المصالح العامة.

ثانيًا: تحقيق وفورات الحجم وتقليل التكاليف

من المزايا المهمَّة لاندماج الشركات هو تحقيق وفورات الحجم(Economies of Scale) ، وهي تخفيض التكاليف التشغيلية والإدارية نتيجةً لتوحيد الموارد والعمليات. ففي الأسواق الدولية، يُمكن لهذه الوفورات أن تُتَرجَم إلى أسعار تنافسية تُساعد الشركات المندمجة على جذب المزيد من العملاء وزيادة حصتها السوقية.[١]

ثالثًا: تحسين الابتكار ونقل التكنولوجيا

يلعب الابتكار دورًا حاسمًا في تعزيز القدرة التنافسية للشركات على المستوى الدولي؛ فعندما تندمج شركتان فإنهما تجمعان بين مواردهما البشرية والتكنولوجية، مما يُعزز من قدرتهما على تطوير منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات الأسواق العالمية. وعلاوة على ذلك، يُمكن لعمليات الاندماج أن تُسهم في نقل التكنولوجيا والمعرفة بين الدول، لا سيما إذا كانت إحدى الشركتين تعمل في سوق متقدمة تقنيًا.[٢]

رابعًا: مواجهة المنافسة الدولية

في ظل العولمة الاقتصادية، تواجه الشركات تحديات كبيرة بسبب المنافسة الشديدة من الشركات متعددة الجنسيات، ومن خلال الاندماج يمكن للشركات أن تُعزز من قدراتها التنافسية عبر تكوين كيانات أكبر وأقوى قادرة على مواجهة هذه التحديات .[٣]

---

(١) على سبيل المثال، اندماج شركتَيْ "إكسون" و"موبيل" في قطاع النفط عام ١٩٩٩ أدَّى إلى تحقيق وفورات كبيرة في التكاليف التشغيلية، مما ساعد الشركة الجديدة "إكسون موبيل" على تقديم منتجات بأسعار تنافسية في الأسواق العالمية هذا النوع من الاندماج يُعزز من قدرة الشركات على مواجهة المنافسة الشرسة في الأسواق الدولية.

(٢) على سبيل المثال، اندماج شركتَيْ " فايزر" و"وارنر–لامبرت" عام ٢٠٠٠ مكَّن الشركة الجديدة من الاستفادة من القدرات البحثية والتطويرية لكلتا الشركتَيْن، مما ساعدها على تقديم أدوية مبتكرة عزَّزت مكانتها في السوق الدولي لذا، يُمكن القول إن عمليات الاندماج تُسهم في تعزيز الابتكار ودعم التنمية الاقتصادية العالمية.

(٣) على سبيل المثال، اندماج شركتَيْ "رينو" و"نيسان" عام ١٩٩٩ ساعدهما على مواجهة المنافسة المتزايدة في سوق السيارات العالمي؛ فقد أتاح هذا الاندماج للشركتَيْن تبادل الخبرات والموارد، مما مكَّنهما من تقديم سيارات بجودة عالية وأسعار تنافسية وبالتالي، فإن الاندماج يُعَد استراتيجية فعَّالة لمواجهة المنافسة الدولية وتحقيق النمو المستدام.

خامسًا: التأثير على هيكل السوق الدولي

لا يقتصر تأثير اندماج الشركات على تحسين القدرة التنافسية فحسب، بل يمتد أيضًا إلى إعادة تشكيل هيكل السوق الدولي؛ فعندما تندمج شركتان كبيرتان فإن ذلك يؤدي إلى تقليص عدد المنافسين وزيادة تركيز السوق [١]وعلى الرغم من أن هذا قد يُثير مخاوف بشأن الاحتكار، فإنه يُمكن أن يُسهم أيضًا في تعزيز الاستقرار الاقتصادي إذا تم تنظيمه بشكل صحيح.[٢]

سادسًا: التحديات القانونية والتنظيمية

على الرغم من الفوائد العديدة لاندماج الشركات في السوق الدولي، فإن هذه العمليات تواجه تحديات قانونية وتنظيمية معقَّدة؛ فالقوانين المتعلقة بالمنافسة ومنع الاحتكار تختلف من دولة إلى أخرى، مما يفرض على الشركات الامتثال لمجموعة متنوعة من اللوائح .[٣]

---

(١) Hill, C. W. L. (2017). *Global Business Today*. New York: McGraw-Hill Education.

(٢) على سبيل المثال، اندماج شركتَيْ "بوينغ" و"مكدونيل دوغلاس" عام ١٩٩٧ أدَّى إلى تقليص عدد اللاعبين الرئيسيين في صناعة الطيران العالمية، مما أثَّر على هيكل السوق بشكل كبير، ومع ذلك فإن هذا النوع من الاندماجات يتطلب رقابة قانونية صارمة لضمان عدم استغلال الوضع الاحتكاري للإضرار بالمستهلكين.

(٣) على سبيل المثال، رفضت المفوضية الأوروبية عام ٢٠٠١ اندماج شركتَيْ "جنرال إلكتريك" و"هانيويل" بسبب المخاوف من تأثيره السلبي على المنافسة في السوق الأوروبي، لذا فإن نجاح عمليات الاندماج يتطلب تخطيطًا دقيقًا وتعاونًا وثيقًا مع الجهات التنظيمية لضمان الامتثال للقوانين المحلية والدولية.

المبحث الثاني

آثار اندماج الشركات على الغير

قد تمتد التأثيرات السلبية لاندماج الشركات لتشمل حقوق العمال والدائنين، حيث قد يؤدي الاندماج إلى تغييرات في هيكل العمل واستقرار الوظائف، فضلًا عن تأثيره على الالتزامات المالية للشركات المندمجة تجاه الدائنين. هذا بالإضافة إلى المخاطر المرتبطة بالاحتكار وتقليص المنافسة، مما قد ينعكس سلبًا على ديناميكية السوق ويؤدي إلى تقييد خيارات المستهلكين.

وفي هذا الإطار، يركز هذا المبحث على تحليل أبعاد اندماج الشركات على الغير، مع تسليط الضوء على الجوانب القانونية والتنظيمية التي تعالج هذه الآثار. وسيتم استعراض تأثير الاندماج على حقوق العمال والدائنين في ضوء التشريعات العُمانية والقوانين المقارنة، بالإضافة إلى تناول المخاطر المتعلقة بالاحتكار وانعكاساته على الشركات والسوق بشكل عام. ومن خلال هذه الدراسة، يسعى الباحث إلى تقديم رؤية شاملة تسهم في تحقيق التوازن بين الفوائد الاقتصادية للاندماج وحماية المصالح المشروعة للأطراف المتأثرة.

لذلك، يُركِّز هذا المبحث على دراسة آثار اندماج الشركات على الغير من خلال تناول تأثير الاندماج على المتعاملين مع الشركات المندمجة (مطلب أول)، إلى جانب تسليط الضوء على مخاطر الاحتكار وتقييد المنافسة (مطلب ثان).

المطلب الاول

تأثير الاندماج على المتعاملين مع الشركات المندمجة

لتوضيح تأثير الاندماج على حقوق العمال والدائنين، سيتم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، يتناول كل فرع الجوانب المتعلقة بهذا التأثير:

الفرع الأول: تأثير الاندماج على المتعاملين مع الشركات المندمجة وفق القانون العُماني

الفرع الثاني: تأثير الاندماج على المتعاملين مع الشركات المندمجة وفق القوانين المقارنة (المصري والأردني)

الفرع الاول

تأثير الاندماج على المتعاملين مع الشركات المندمجة وفق القانون العُماني

يُعَد الاندماج بين الشركات من الأمور التي قد تؤثر بشكل مباشر على حقوق العمال، حيث يتغيَّر كيان الشركة أو الشركات المندمجة، مما قد يؤدي إلى تغييرات في العقود أو شروط العمل. وفقًا للقانون العُماني، فإن حقوق العمال محمية بموجب قانون العمل العُماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٢٣/٥٣، حيث تنص المادة (٣) منه على أن حقوق العمال لا تتأثر بأي تغيير في ملكية الشركة أو اندماجها مع شركة أخرى. بمعنى آخر، فإن عقود العمل المُبرمَة بين الشركة والعاملين تظل قائمة وسارية المفعول بغض النظر عن أي تغيير في هيكل الشركة.

وعلاوة على ذلك، يُلزِم القانون الشركات المندمجة بضمان استمرار العمال في وظائفهم بنفس الشروط والمزايا الواردة في العقود الأصلية. ولا يجوز للشركة الجديدة الناتجة عن عملية الاندماج إنهاء عقود العمال إلا لأسباب قانونية واضحة ومحددة، كما هو منصوص عليه في المادة (٤٩) من قانون العمل العُماني. هذه الحماية القانونية تُعَد ضمانة أساسية لاستقرار القوى العاملة خلال وبعد عملية الاندماج.

أما فيما يتعلق بحقوق العمال المالية مثل الأجور والمكافآت والتعويضات، فإن الشركة الناتجة عن الاندماج تكون مسؤولة عن الوفاء بجميع الالتزامات المالية القائمة تجاه العمال. وقد أكدت المادة (٩١) من قانون العمل العُماني على أنه يُلزَم صاحب العمل بدفع أجر العامل وجميع

المبالغ المستحقة له فور انتهاء علاقة العمل، إلا إذا كان العامل قد ترك العمل من تلقاء نفسه، ففي هذه الحالة يجب سداد مستحقاته خلال سبعة أيام من تاريخ ترك العمل. كما تؤكد المادة (٨٧) على أن الأجور يجب تحويلها إلى الحسابات المصرفية المرخصة؛ لضمان التزام أصحاب العمل بدفع مستحقات العمال في المواعيد المحددة.[١]

أما بالنسبة للدائنين، فإن الاندماج بين الشركات قد يثير مخاوف مشروعة تتعلق بقدرة الكيان الناتج عن الاندماج على الوفاء بالتزاماته المالية. وقد عالج قانون الشركات التجارية العُماني هذه المخاوف من خلال ضمانات قانونية صريحة، حيث نصّت المادة (٣٧) منه على حق الدائنين في الاعتراض على قرار الاندماج خلال ثلاثين يومًا من تاريخ إخطارهم أو نشر القرار، إذا كان في الاندماج مساس بحقوقهم، ويترتب على هذا الاعتراض وقف إجراءات الاندماج إلى حين تسوية الأمر مع الدائن أو صدور حكم قضائي بالاستمرار. كما أكدت المادة (٣٨) من القانون ذاته أنه في حال عدم تقديم اعتراضات خلال المدة المحددة، يُعتبر قرار الاندماج نهائيًا، وتنتقل جميع الحقوق والالتزامات – بما فيها الديون – إلى الشركة الدامجة أو الجديدة، دون الإخلال بحقوق الدائنين، وهو ما يُمثل حماية قانونية واضحة تضمن استقرار المراكز القانونية للأطراف المعنية.

كما يُلزِم القانون الشركات المندمجة بالإعلان عن عملية الاندماج في الصحف المحلية وإخطار الدائنين بشكل رسمي. ويُمنَح الدائنون فترة زمنية محددة للاعتراض على عملية الاندماج إذا كانت لديهم مخاوف تتعلق بقدرة الكيان الجديد على الوفاء بالتزاماته. وتنص المادة (٣٧) من قانون الشركات التجارية العُماني على أن اعتراض الدائنين يجب أن يُنظر فيه بعناية قبل استكمال عملية الاندماج.

وفي حالة عدم قدرة الشركة الناتجة عن الاندماج على الوفاء بالديون المستحقة، فإن الدائنين يحق لهم اللجوء إلى القضاء للمطالبة بحقوقهم. ويضمن القانون العُماني حماية مصالح الدائنين من خلال وضع أولوية لسداد الديون المستحقة قبل توزيع الأرباح أو الأصول بين الشركاء في الكيان الجديد.

وتتحمَّل الشركة الناتجة عن الاندماج جميع الالتزامات القانونية والمالية للشركات المندمجة. وينص القانون العُماني على أن الكيان الجديد يكون مسؤولًا بشكل كامل عن الوفاء بجميع الالتزامات

---

(١) قانون العمل العماني، المرسوم السلطاني رقم ٢٠٢٣/٥٣.

التعاقدية والمالية التي كانت قائمة قبل عملية الاندماج، كما أن أي إخلال بهذه الالتزامات قد يُعرِّض الشركة الجديدة للمساءلة القانونية وفقًا لأحكام القانون المدني العُماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٣/٢٩.

وتتضمَّن التزامات الشركة الناتجة عن الاندماج أيضًا الالتزام بتوفير بيئة عمل مستقرة للعمال وضمان استمرارية العمليات التجارية بما يخدم مصلحة جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الدائنون والمساهمون والعمال.

ورغم الحماية القانونية التي يوفرها القانون العُماني لكل من العمال والدائنين، إلا أن هناك بعض التحديات التي قد تواجه الأطراف المعنية خلال عملية الاندماج، ومن أبرزها التأخير في تسوية الديون المستحقة أو عدم وضوح الالتزامات المالية للشركات المندمجة. وللتغلب على هذه التحديات، يُوصى بأن يتم إجراء تدقيق مالي وقانوني شامل قبل إتمام عملية الاندماج لضمان الشفافية وتحديد جميع الالتزامات المالية والقانونية.

كما أن التنسيق بين الأطراف المعنية، بما في ذلك العمال والدائنون والإدارة العليا للشركات المندمجة، يُعَد أمرًا ضروريًّا لضمان نجاح عملية الاندماج دون الإضرار بمصالح أي طرف.

وعلى ضوء ما سبق، يتَّضح أن القانون العُماني يُولي أهمية كبيرة لحماية حقوق العمال والدائنين في حالة اندماج الشركات. وتُعَد هذه الحماية القانونية جزءًا أساسيًّا من إطار العمل القانوني الذي يهدف إلى تحقيق التوازن بين مصالح جميع الأطراف المعنية وضمان استقرار السوق والاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني

تأثير الاندماج على المتعاملين مع الشركات المندمجة وفق القوانين المقارنة (المصري والأردني)

يتناول هذا الفرع دراسة أثر اندماج الشركات في القوانين المقارنة، مع التركيز على التشريعَيْن المصري والأردني، ويهدف التحليل إلى تسليط الضوء على الجوانب القانونية التي تحكم عملية الاندماج، وما يترتب عليها من آثار قانونية على الشركات المندمجة، سواء من حيث الالتزامات أو الحقوق أو التبعات التنظيمية.

باستقراء النصوص القانونية في كل من التشريع المصري والتشريع الأردني يلاحظ الباحث أن كلا التشريعَيْن يشتركان في توفير الحماية القانونية للدائنين والمساهمين عند إتمام عملية الاندماج. ففي القانون المصري، يحق للدائنين الاعتراض على عملية الاندماج إذا رأوا أنها قد تؤثر سلبًا على حقوقهم (القانون المصري، المادة ١٣٥). كما يحق للمساهمين الذين يعترضون على قرار الاندماج طلب شراء أسهمهم من الشركة بالسعر العادل.

أما في القانون الأردني، فقد نصت المادة (٢٣٠) على منح الدائنين فرصة للاعتراض على عملية الاندماج خلال مدة محددة بعد الإعلان عنها. وفي حال عدم التوصل إلى تسوية بين الأطراف، يمكن للدائنين اللجوء إلى القضاء لحماية حقوقهم.

ويُعَد اندماج الشركات عملية معقدة تؤثر على مختلف جوانب العمل التجاري، بما في ذلك حقوق العمال. فنجد في مصر مثلًا أن قانون العمل المصري أكد على استمرار عقود العمل نتيجة للدمج فنصت المادة (٩) من قانون العمل المصري رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣م على أنه لا يمنع من الوفاء جميع الالتزامات الناشئة طبقًا للقانون، حل المنشأة أو تصفيتها أو إغلاقها أو إفلاسها.

وعليه فلا يترتب على اندماج المنشأة في غيرها أو انتقالها بالإرث أو الوصية أو الهبة أو البيع ولو كان بالمزاد العلني أو النزول أو الإيجار أو غير ذلك من التصرفات، إنهاء عقود استخدام

عمال المنشأة، ويكون الخلف مسئولاً بالتضامن مع أصحاب الأعمال السابقين، عن تنفيذ جميع الالتزامات الناشئة عن هذه العقود.[١]

ففي القانون الأردني، تُحفظ حقوق العمال خلال عمليات الاندماج بموجب عدة مواد قانونية. على سبيل المثال، تنص المادة ٢٣٨ من قانون الشركات الأردني[٢] على أن جميع حقوق والتزامات الشركات المندمجة تنتقل إلى الشركة الدامجة أو الشركة الناتجة عن الاندماج حكمًا بعد انتهاء إجراءات الدمج وتسجيل الشركة وفقًا لأحكام القانون. وبذلك، تظل حقوق العمال محفوظة في الكيان الجديد.

علاوة على ذلك، تُلزِم المادة ٢٣٩ من نفس القانون[٣] الشركة الدامجة بالرجوع على الشركات المندمجة بالالتزامات التي أدتها عنهم إذا ظهرت التزامات أو ادعاءات بعد الدمج النهائي، مما يضمن استمرارية حقوق العمال.

كما يتناول كلا التشريعَيْن الآثار الضريبية المترتبة على عملية الاندماج؛ ففي مصر، تُعفى الشركات الناتجة عن الاندماج من الضرائب المفروضة على عملية نقل الأصول والحقوق بين الشركات المندمجة (القانون المصري، المادة ١٣٦). أما في الأردن، فقد أكد قانون ضريبة الدخل أن عملية الاندماج لا تُعتبر حدثًا ضريبيًا يؤدي إلى فرض ضرائب إضافية، شريطة أن تكون العملية قد تمت وفقًا للقوانين السارية (قانون ضريبة الدخل الأردني، المادة ٣١).

وعلى الرغم من وضوح النصوص القانونية المتعلقة بالاندماج في كلا التشريعَيْن، فإن هناك تحديات عملية تواجه تطبيق هذه القوانين؛ ففي مصر يواجه المستثمرون صعوبة في استيفاء جميع

---

(١) أحمد حسن البرعى، الوسيط في القانون الاجتماعي، الجزء الثاني، شرح عقد العمل الفردي وفقًا لأحكام القانون ١٢ لسنة ٢٠٠٣م، دار النهضة العربية القاهرة، عام ٢٠٠٣، ص٧٧٧ وما بعدها.

(٢) تنتقل جميع حقوق والتزامات الشركات المندمجة إلى الشركة الدامجة أو الشركة الناتجة عن الاندماج حكماً بعد انتهاء إجراءات الدمج وتسجيل الشركة وفقاً لأحكام هذا القانون، وتعتبر الشركة الدامجة أو الناتجة عن الاندماج خلفاً قانونياً للشركات المندمجة وتحل محلها في جميع حقوقها والتزاماتها .

(٣) إذا ظهرت التزامات أو ادعاءات على إحدى الشركات المندمجة بعد الدمج النهائي وكانت قد أخفيت من بعض المسؤولين أو العاملين في الشركة فتدفع لأصحابها من قبل الشركة الدامجة أو الناتجة عن الدمج، ولها حق الرجوع بما دفعته على أولئك المسؤولين أو العاملين وتحت طائلة العقوبات المقررة لذلك العمل بموجب القوانين المعمول به.

المتطلبات الإدارية للحصول على الموافقات اللازمة. كما أن طول فترة الإجراءات قد يؤدي إلى تعقيد العملية وتأخير تنفيذها.

أما في الأردن، يعاني المستثمرون أحيانًا من غموض بعض النصوص القانونية المتعلقة بتقييم أصول الشركات المندمجة، مما يؤدي إلى نزاعات بين الأطراف المعنية. كما أن ضعف الرقابة على تنفيذ خطط الاندماج قد يؤدي إلى ظهور مشاكل قانونية بعد إتمام العملية.

ويتَّضح من التحليل السابق أن هناك تشابهًا كبيرًا بين القانونَيْن المصري والأردني فيما يتعلق بتنظيم عملية اندماج الشركات؛ فكلاهما يهدف إلى حماية حقوق الأطراف المعنية وضمان استمرارية النشاط الاقتصادي للشركات الناتجة عن الاندماج. ومع ذلك، يتميز القانون المصري بوضوحٍ أكبر في النصوص المتعلقة بالإعفاءات الضريبية والإجراءات الإدارية المطلوبة.

من ناحية أخرى، يبرز القانون الأردني في توفير حماية إضافية للدائنين من خلال منحهم حق الاعتراض المباشر على عملية الاندماج. كما يتميز بتفصيلٍ أكبر في النصوص المتعلقة بتقييم أصول الشركات المندمجة.

في ضوء ما سبق، يتَّضح أن التشريعات المصرية والأردنية قد وضعت إطارًا قانونيًا متكاملًا لتنظيم عملية اندماج الشركات. ومع ذلك، فإن التحديات العملية التي تواجه تطبيق هذه النصوص تستدعي مراجعة مستمرة للتشريعات بهدف تحسين الإجراءات وتبسيطها بما يحقق التوازن بين حماية الحقوق وتعزيز النشاط الاقتصادي.

المطلب الثاني

مخاطر الاحتكار وتقييد المنافسة

يتناول هذا المطلب مخاطر الاحتكار وتقييد المنافسة التي قد تنجم عن عمليات اندماج الشركات، والتي تُعد من أبرز التحديات التي تواجه البيئة الاقتصادية والأسواق التجارية. لتبيان هذه المخاطر بوضوح، يتناول كل فرع الجوانب المرتبطة بهذه المخاطر:

الفرع الأول: الأثر على الشركات المندمجة

الفرع الثاني: الأثر على السوق المرجعي

الفرع الاول

الأثر على الشركات المندمجة

تعَد عمليات اندماج الشركات من أبرز العمليات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق منافع متعددة للشركات المندمجة، مثل تعزيز قدرتها التنافسية، وتحسين الكفاءة التشغيلية، وتوسيع نطاق أعمالها. ومع ذلك، فإن هذه العمليات قد تترتب عليها بعض المخاطر القانونية والاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بمخاطر الاحتكار وتقييد المنافسة. وسيتم في هذا الفرع، تناول الأثر على الشركات المندمجة من خلال تحليل الجوانب القانونية والاقتصادية ذات الصلة.

فعندما تندمج شركتان أو أكثر تعملان في القطاع نفسه أو القطاعات المتقاربة، فإن ذلك يؤدي غالبًا إلى تكوين كيان اقتصادي أكبر يتمتع بقوة سوقية أكبر. وهذه القوة قد تمكِّن الشركة المندمجة من السيطرة على حصة سوقية كبيرة، مما يعزز قدرتها على التحكم في الأسعار أو الإنتاج. ووفقًا للقوانين المتعلقة بالمنافسة في العديد من الدول، فإن مثل هذه الهيمنة قد تُعَد احتكارية إذا أدتَّ إلى تقييد المنافسة.

وإذا كانت الشركات المندمجة تمتلك قاعدة عملاء واسعة أو موارد إنتاجية ضخمة، فإن ذلك قد يُضعِف من قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على المنافسة. وهذه الحالة تظهر بوضوح في

قطاعات مثل الاتصالات والطاقة، حيث تؤدي عمليات الاندماج إلى تقليل عدد اللاعبين الرئيسيين في السوق، مما يرفع احتمالية الهيمنة السوقية[١]

كذلك يُفترض أن يؤدي الاندماج من الناحية النظرية إلى تحسين الكفاءة التشغيلية من خلال تقليل التكاليف وزيادة الإنتاجية. ومع ذلك، فإن الواقع يشير إلى أن هذا التحسن قد يكون قصير الأجل أو محدودًا في بعض الحالات ويعود السبب في ذلك إلى التحديات المرتبطة بدمج الهياكل الإدارية والأنظمة التشغيلية المختلفة بين الشركات المندمجة. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي الاندماج إلى خلق بيئة عمل تفتقر إلى التنافس الداخلي بين الأقسام المختلفة للشركة الجديدة، مما يؤثر سلبًا على الأداء العام.[٢]

ومن جهة أخرى، قد تواجه الشركات المندمجة تحديات قانونية وتنظيمية تتعلق بالامتثال لقوانين المنافسة. فعلى سبيل المثال، قد تُفرَض عليها شروط معيَّنة من قِبل الجهات الرقابية لضمان عدم استغلال قوتها السوقية بطريقة تضر بالمنافسة.[٣]

ومن الآثار السلبية الأخرى لعمليات الاندماج هو تعقيد البيئة القانونية والتنظيمية التي تعمل فيها الشركات المندمجة؛ فعلى سبيل المثال، قد تتطلب عملية الاندماج موافقة مسبقة من هيئات حماية المنافسة في الدولة أو الدول التي تعمل فيها الشركات. ويُطيل هذا الأمر قد فترة تنفيذ الصفقة ويزيد من تكاليفها.

وعلاوة على ذلك، قد تُفرَض عقوبات أو غرامات مالية إذا تبيَّن أن عملية الاندماج أدَّت إلى تقييد المنافسة بطريقة غير قانونية.[٤]

---

(١) . Smith, J. (2020). "Market Power and Mergers". *Harvard Business Review*, 45(2), 45-56.

(٢) Jones, A., & Sufrin, B. (2019). *EU Competition Law: Text, Cases, and Materials*. Oxford University Press.

(٣) OECD Report (2021). "Merger Control in the Digital Era". Organization for Economic Co-operation and Development.

(٤) على سبيل المثال، نصَّت محكمة العدل الأوروبية في قضية **"Tetra Laval v Commission"** أن الهيئات الرقابية لها الحق في رفض عمليات الاندماج إذا ثَبُت أنها تؤدي إلى تقليل المنافسة بشكل كبير.

وبينما يُعتَقد أن عمليات الاندماج قد تعزز من قدرة الشركات على الاستثمار في البحث والتطوير بسبب توافر موارد مالية أكبر، إلا أن ذلك ليس دائمًا هو الحال؛ ففي بعض الأحيان يؤدي الاندماج إلى تقليل الحوافز للابتكار بسبب غياب الضغوط التنافسية، فعندما تصبح الشركة المندمجة أكبر لاعب في السوق قد تُفضِّل التركيز على حماية مركزها الحالي بدلًا من الاستثمار في تطوير منتجات أو خدمات جديدة.(١)

كذلك من الجوانب المهمة الأخرى التي يجب مراعاتها هو تأثير عمليات الاندماج على العمالة داخل الشركات المندمجة؛ ففي كثير من الأحيان تؤدي هذه العمليات إلى إعادة هيكلة داخلية تشمل تقليص عدد الموظفين لتقليل التكاليف وتحقيق الكفاءة التشغيلية وقد يؤدي هذا الأمر إلى فقدان العديد من الوظائف وزيادة معدلات البطالة في بعض القطاعات. (٢)

بالإضافة إلى ذلك، قد تؤدي التغيُّرات التنظيمية الناتجة عن الاندماج إلى خلق بيئة عمل غير مستقرة للموظفين الباقين، مما يؤثر سلبًا على معنوياتهم وإنتاجيتهم.

وعندما تندمج شركتان تعملان في نفس السوق المحلي أو الإقليمي، فإن ذلك قد يزيد من اعتماد الشركة الجديدة على هذا السوق دون تنويع مصادر دخلها. وهذا الاعتماد الزائد قد يجعل الشركة عُرضة للمخاطر الاقتصادية والسياسية التي قد تؤثر على السوق المُستَهدف(٣).

على سبيل المثال، إذا تعرَّض السوق المحلي لركود اقتصادي أو تغييرات تنظيمية مفاجئة، فإن الشركة المندمجة قد تواجه صعوبات كبيرة في الحفاظ على استقرارها المالي والتشغيلي.

ويتَّضح مما سبق أن عمليات اندماج الشركات تنطوي على آثار متعددة على الشركات المندمجة نفسها. وبينما قد تكون هناك فوائد محتملة مثل تعزيز الكفاءة التشغيلية وزيادة القدرة

---

(١) Shapiro, C. (2018). "Antitrust in a Time of Populism". *International Journal of Industrial Organization*, 61(1), 123-145.

(٢) Baker, J., & Salop, S. (2020). "Antitrust and the Competitive Process". *Journal of Economic Perspectives*, 34(3), 67-89.

(٣) Kaplow, L. (2021). *Competition Policy and Price Fixing*. Princeton University.

التنافسية، إلا أن المخاطر المرتبطة بالهيمنة السوقية، التعقيدات القانونية، وتقليل الحوافز للابتكار لا يمكن تجاهلها. لذا، يجب أن تخضع عمليات الاندماج لتقييم دقيق وشامل لضمان تحقيق التوازن بين الفوائد والمخاطر.

الفرع الثاني

الأثر على السوق المرجعي

قد تؤدي عمليات الاندماج بين الشركات إلى تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على السوق المرجعي، حيث تتنوع هذه التأثيرات بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والقانونية. في هذا السياق، سنستعرض أبرز الجوانب المتعلقة بأثر الاندماج على السوق.

فعندما تندمج شركتان أو أكثر تعملان في القطاع نفسه، فإن ذلك يؤدي إلى تقليل عدد المنافسين في السوق، مما قد ينعكس سلبًا على التوازن الاقتصادي، ويؤدي تقليص المنافسة في كثير من الأحيان إلى هيمنة الكيانات الكبرى على السوق، مما يمنحها القدرة على التحكم في الأسعار والجودة. ووفقًا لدراسات اقتصادية، فإن الأسواق التي تشهد انخفاضًا في عدد المنافسين غالبًا ما تعاني من ارتفاع الأسعار وانخفاض الابتكار.[١]

كما تُعَد تأثيرات الاحتكار الناتجة عن الاندماج من أبرز المخاطر التي تواجه المستهلكين؛ فعندما تسيطر شركة واحدة أو عدد قليل من الشركات على السوق، يصبح المستهلكون عُرضَة لاستغلال تلك الشركات عبر فرض أسعار مرتفعة وتقليل الخيارات المتاحة، وهذا الأمر يؤثر بشكل مباشر على القوة الشرائية للمستهلكين ويحد من قدرتهم على الوصول إلى منتجات وخدمات متنوعة.[٢]

ومن الآثار السلبية الأخرى لعمليات الاندماج هو تقييد دخول الشركات الجديدة إلى السوق؛ إذ تمنح الهيمنة الناتجة عن الاندماج الشركات الكبرى ميزة تنافسية تجعل من الصعب على الشركات

---

(١) أحمد محمد، الاحتكار وتأثيره على الأسواق. دار الفكر العربي، (٢٠٢٠).

(٢) عبد الله خالد، الاندماج بين الشركات وأثره على المنافسة. المجلة القانونية، (٢٠١٩).

الصغيرة والناشئة المنافسة أو حتى دخول السوق. وهو ما يؤدي إلى تقليل التنوع الاقتصادي ويحد من الابتكار الذي يمكن أن تقدِّمه الشركات الناشئة.[١]

ومن جهة أخرى قد يؤدي الاندماج بين الشركات إلى انخفاض معدلات الابتكار والتطوير في السوق؛ ففي ظل غياب المنافسة الحقيقية تفقد الشركات الكبرى الدافع لتحسين منتجاتها أو تقديم حلول جديدة تلبي احتياجات المستهلكين، وقد أشارت دراسات حديثة إلى أن الاستثمار في الابتكار يميل إلى الانخفاض في الأسواق التي تسيطر عليها كيانات احتكارية.[٢]

وتؤدي عمليات الاندماج التي تخلق كيانات احتكارية إلى تأثيرات واسعة النطاق على الاقتصاد الوطني. فعلى الرغم من أن بعض عمليات الاندماج قد يؤدي إلى تحسين الكفاءة التشغيلية للشركات وزيادة الإنتاجية، فإن الاحتكار الناتج عنها يمكن أن يؤثر سلبًا على الاقتصاد من خلال تقليل التنافسية ورفع الأسعار بشكل مبالغ فيه.[٣]

لذلك تؤدي القوانين دورًا محوريًّا في تنظيم عمليات الاندماج والحد من آثارها السلبية على السوق؛ فالقوانين المتعلقة بمكافحة الاحتكار وحماية المنافسة تهدف إلى ضمان وجود بيئة اقتصادية عادلة ومتوازنة. ومن بين هذه القوانين، قوانين منع التركز الاقتصادي التي تمنع الشركات الكبرى من السيطرة الكاملة على السوق.[٤]

وللتقليل من الآثار السلبية الناتجة عن الاندماج، يجب اتخاذ مجموعة من الإجراءات، منها تعزيز الرقابة الحكومية على عمليات الاندماج، وتطبيق قوانين مكافحة الاحتكار بحزم، وتشجيع دخول الشركات الصغيرة والناشئة إلى السوق. كما يجب تعزيز الشفافية وضمان حصول المستهلكين على خيارات متعددة بأسعار معقولة.[٥]

---

(١) محمد علي، الشركات الناشئة في ظل الأسواق المدمجة. دار العلم للنشر، (٢٠٢١).

(٢) خالد يوسف، الابتكار في الأسواق الاحتكارية. مجلة الاقتصاد الحديث، (٢٠٢٢).

(٣) فاطمة سعاد، الاقتصاد الوطني ومخاطر الاحتكار. دار النشر الجامعي، (٢٠٢١).

(٤) علي حسن، القوانين المنظمة للاندماج وحماية المنافسة. مجلة القانون والاقتصاد، (٢٠١٨).

(٥) سارة ندى، الحلول المقترحة لمخاطر الاحتكار. دار المعرفة للنشر والتوزيع، (٢٠٢٢).

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع اندماج الشركات من منظور قانوني مقارن، حيث تم تحليل الإطار التشريعي المنظم لهذه العمليات في القانون العُماني ومقارنتها بالتشريعات في كل من مصر والأردن. وقد تم التطرق إلى مفهوم الاندماج، أنواعه، إجراءاته، والآثار القانونية المترتبة عليه، بالإضافة إلى دراسة مدى كفاية التشريعات الوطنية في تنظيم هذه العمليات وتحقيق التوازن بين المصالح الاقتصادية والضمانات القانونية للأطراف المعنية.

ويعَد اندماج الشركات من الأدوات القانونية المهمة في عالم الأعمال، حيث يسهم في تعزيز التنافسية، وتحقيق التكامل الاقتصادي، وزيادة الكفاءة التشغيلية، كما يفرض تحديات قانونية تتطلب تنظيمًا دقيقًا لضمان حماية حقوق جميع الأطراف المعنية. ومن خلال استعراض التشريعات المختلفة، برزت أوجه التشابه والاختلاف بين الأنظمة القانونية المدروسة، مما يعكس التنوع في النهج التشريعي المُتَّبع في معالجة هذه العمليات.

وبهذا، تشكِّل هذه الدراسة إضافة علمية تسلط الضوء على الجوانب القانونية المرتبطة باندماج الشركات، مع إبراز دور التشريعات في تنظيم هذه العمليات بما يحقق التوازن بين المصالح الاقتصادية والضمانات القانونية، مما يعزز من أهمية البحث المستمر في هذا المجال لمواكبة التطورات القانونية والاقتصادية المتسارعة.

النتائج

أظهرت الدراسة أن القانون العُماني ينظم اندماج الشركات وفق إطار قانوني متكامل، إلا أن بعض النصوص تحتاج إلى مزيد من التفصيل لضمان تحقيق أهداف الاندماج بكفاءة وشفافية.

١. تبيَّن أن الاندماج يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للشركات، لكنه قد يثير تحديات قانونية وتنظيمية تستوجب معالجتها لضمان حماية السوق والمستهلكين.
٢. مقارنةً بالتشريعات المصرية والأردنية، يتَّضح أن هناك اختلافات في متطلبات وإجراءات الاندماج؛ حيث يميل القانون العُماني إلى منح الجهات المختصة سلطة تقديرية أوسع مقارنة بالتشريعات الأخرى.
٣. تنتج عن اندماج الشركات آثار قانونية متعددة تشمل انتقال الالتزامات والحقوق، تعديل العقود القائمة، وتأثيرات مباشرة على المساهمين والعاملين، مما يستلزم وجود ضمانات قانونية واضحة.
٤. أبرزت الدراسة وجود عوائق قانونية وإدارية قد تَعُوق تنفيذ عمليات الاندماج، مثل تعقيد الإجراءات وطول الفترة الزمنية اللازمة لاستكمالها، مما يتطلب حلولًا تشريعية وتنظيمية لتحسين كفاءة التنفيذ.

التوصيات

يوصي الباحث بما يلي:

١. بتطوير آليات فعَّالة لإدارة عمليات اندماج الشركات من خلال تعزيز التعاون بين الشركات والمؤسسات المالية، مما يسهم في تحسين التفاهم المشترك وتوفير الدعم المالي والفني لضمان نجاح عمليات الاندماج وتحقيق الاستفادة الاقتصادية القصوى منها.

٢. تعزيز دور الجهات الرقابية في متابعة عمليات الاندماج، من خلال وضع آليات رقابية أكثر فاعلية لضمان عدم استغلال الاندماج في تحقيق ممارسات احتكارية أو الإضرار بالمنافسة في السوق.

٣. الاستفادة من التجارب التشريعية المقارنة، خصوصًا في مصر والأردن؛ لتطوير الإطار القانوني لاندماج الشركات في عُمان، بما يواكب أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

٤. تبسيط الإجراءات الإدارية والتنظيمية المرتبطة بعمليات الاندماج، عبر تقليل المدد الزمنية المطلوبة، وتسهيل متطلبات الموافقات الرسمية، مما يعزز البيئة الاستثمارية في السلطنة.

٥. توفير برامج تأهيل وتوعية قانونية للشركات ورجال الأعمال حول الجوانب القانونية والإدارية لعمليات الاندماج؛ بهدف رفع مستوى الوعي وضمان اتخاذ قرارات مستنيرة تستند إلى فهم قانوني دقيق.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: الكتب باللغة العربية

- أحمد حسن البرعى، الوسيط في القانون الاجتماعي، الجزء الثاني، شرح عقد العمل الفردي وفقًا لأحكام القانون ١٢ لسنة ٢٠٠٣م، دار النهضة العربية القاهرة، عام ٢٠٠٣.
- سالم بن سلام الفليتي، أثر اندماج الشركات على حقوق الدائنين، مكتبة الدراسات العربية، (٢٠٢٢).
- سعاد فاطمة، الاقتصاد الوطني ومخاطر الاحتكار، دار النشر الجامعي، (٢٠٢١).
- علي محمد، الشركات الناشئة في ظل الأسواق المدمجة، دار العلم للنشر، (٢٠٢١).
- محمد أحمد، الاحتكار وتأثيره على الأسواق، دار الفكر العربي، (٢٠٢٠).
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (٢٠٢١)* .دور الابتكار في عمليات الاندماج والاستحواذ*. باريس.

ثانياً: الكتب باللغة الإنجليزية

- معهد بروكينغز (Brookings Institution). (2020). *The Economic Effects of Mergers*.
- المفوضية الأوروبية (European Commission). (2022). *EU Competition Law and Mergers*.
- البنك الدولي (World Bank). (2021). *Mergers and Economic Development*.

- Smith, J. (2018). *Corporate Mergers and Global Markets*. New York: Oxford University Press.
- Johnson, M. (2020). *Economies of Scale in International Business*. London: Routledge.
- . Brown, K. (2019). *Innovation and Mergers: A Global Perspective* Cambridge: Cambridge University Press.
- . Ghosn, C. (2018). *Alliance and Competition in the Automotive Industry* Tokyo: Nissan Press.
- Hill, C. W. L. (2017). *Global Business Today*. New York: McGraw-Hill Education.
- . Jones, A., & Sufrin, B. (2019). *EU Competition Law: Text, Cases, and Materials*. Oxford University Press.
- . Kaplow, L. (2021). *Competition Policy and Price Fixing*. Princeton University Press.

ثالثاً: الرسائل العلمية

- أحمد سعيد، "قانون الشركات المصري: دراسة تحليلية"، مكتبة القانون،(٢٠٢٠)، ص. ٥٠-٥٥.
- أحمد عبدالله، أثر اندماج الشركات على الأداء المالي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان،(٢٠١٧).
- خالد المنصور، الأثر الضريبي لاندماج الشركات، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، الجامعة الأردنية، الأردن،(٢٠٢٢).
- سعيد الغساني، "أثر اندماج الشركات في توقي شهرة الإفلاس وتأثيرها على العمال والمدينين في سلطنة عمان". مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ٤، (٢٠٢٠)، صفحات ٢٣-٤٠.
- سارة ندى، الحلول المقترحة لمخاطر الاحتكار. دار المعرفة للنشر والتوزيع، (٢٠٢٢).
- سمية العبدلي، التحديات القانونية لاندماج الشركات في الدول العربية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة ظفار، سلطنة عمان،(٢٠١٩).
- عبدالله البوسعيدي، "أثر الاندماجات والاستحواذات على الشركات في سوق مسقط للأوراق المالية". مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد ١، (٢٠١٦)، صفحات ١-١٨.
- عبدالله العامري، "تأثير اندماج الشركات على حقوق العمال والمدينين في سلطنة عمان". مجلة القانون والعلوم السياسية، العدد ٣، (٢٠١٩)، صفحات ٨٧-١٠٤.
- ليلى القحطاني، اندماج الشركات كأداة لتعزيز التنافسية، رسالة ماجستير، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، (٢٠٢١).
- محمد الحمراني، "أثر اندماج الشركات على العمال والمدينين في سلطنة عمان". مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد ٢، (٢٠١٨)، صفحات ٤٥-٦٢.
- محمد السعيد، اندماج الشركات وأثره على سوق العمل، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة نزوى، سلطنة عُمان،(٢٠٢٠).

- محمد علي، "أحكام اندماج الشركات في القانون المصري"، دار الفكر القانوني، (٢٠١٩)، ص. ١٥-٢٠.
- محمد علي، الشركات الناشئة في ظل الأسواق المدمجة. دار العلم للنشر، (٢٠٢١).
- فاطمة الزهراء، "التشريعات الأردنية في مجال الشركات"، المؤلفون العرب، (٢٠٢١)، ص. ٣٠-٣٥.
- فاطمة سعاد، الاقتصاد الوطني ومخاطر الاحتكار. دار النشر الجامعي، (٢٠٢١).
- يوسف حسن، "قوانين الشركات: مقارنة بين مصر والأردن"، المجلة القانونية، العدد ١٢، (٢٠٢٢)،صفحات ٧٥-٨٠.

رابعاً: المقالات باللغة العربية

- أسماء العريمية، اندماج الشركات وفقًا لقانون الشركات التجارية العماني، (٢٠٢٣). تم الاسترجاع من asj-law.com.
- خالد عبد الله، "الاندماج بين الشركات وأثره على المنافسة". المجلة القانونية، (٢٠١٩).
- خالد فاضل، اندماج الشركات في عُمان،(٢٠٢٠). تم الاسترجاع من khalidfadhillawfirm.com.
- سيف المعولي. "اندماج الشركات ".مكتب سيف المعولي للمحاماة والاستشارات القانونية ٦ يناير ٢٠٢٤ https://saifmawalioffice.com/2024/01/06/اندماج-شركات/, .تم الاطلاع عليه في ٥ فبراير ٢٠٢٥.
- علي حسن، القوانين المنظمة للاندماج وحماية المنافسة. مجلة القانون والاقتصاد،(٢٠١٨).
- مكتب النصر والرشاد، اندماج الشركات من الناحية القانونية،https://nasrrashad.com
- يوسف خالد، "الابتكار في الأسواق الاحتكارية". مجلة الاقتصاد الحديث، (٢٠٢٢).
- Saif Al-Mawali Law. (2023). اندماج الشركات في القانون العماني. تم الاسترجاع من (instagram.com).

خامساً: المقالات باللغة الإنجليزية

- . Smith, J. (2020). "Market Power and Mergers". *Harvard Business Review*, 45(2), 45-56.
- . Shapiro, C. (2018). "Antitrust in a Time of Populism". *International Journal of Industrial Organization*, 61(1), 123-145.
- . Baker, J., & Salop, S. (2020). "Antitrust and the Competitive Process". *Journal of Economic Perspectives*, 34(3), 67-89.

سادساً: القوانين

- مرسوم سلطاني رقم ٢٠١٩/١٨ بإصدار قانون الشركات التجارية، مع تعديلاته حتى اللائحة التنفيذية رقم ٢٠٢١/١٤٦.
- قانون العمل العُماني مرسوم سلطاني رقم ٢٠٢٣/٥٣.
- القانون المدني العُماني مرسوم سلطاني رقم ٢٠١٣/٢٩.
- قانون الشركات المصري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، مع تعديلاته حتى القانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٨.
- قانون الشركات الأردني رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧، مع تعديلاته حتى القانون المعدل رقم ٤٠ لسنة ٢٠٢٢.
- قانون حماية المنافسة المصري.
- قانون المنافسة الأردني رقم ١٢ لسنة ٢٠٢٣، لتعزيز حماية المنافسة.
- مرسوم سلطاني رقم ٢٠١٩/١٨ بإصدار قانون الشركات التجارية. (٢٠١٩).
- قانون الشركات المصري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .
- قانون الشركات الأردني رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته .
- قانون الاستثمار المصري .
- قانون الأوراق المالية الأردني .
- قانون المنافسة الأردني رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٤ .
- قانون الشركات التجارية العماني، المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٩/١٨ .
- قانون العمل المصري رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣م.
- قانون ضريبة الدخل (الأردن).
- قانون المنافسة في الاتحاد الأوروبي.
- قانون السجل التجاري المصري المادة ٢٤.